

أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية

إعداد

الباحث / شحاته حمدي شحاته شاهين

معيد بقسم المحاسبة والمراجعة

جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

استهدف البحث تحديد أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من (العاملين بالإدارة العليا - المراجعين الخارجيين - العاملين بإدارة المراجعة الداخلية - الأكاديميين بأقسام المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة)، وباستخدام بعض الأساليب الإحصائية منها: أسلوب تحليل الارتباط وأسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد *Multiple Regression Analysis* وأسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد *ANOVA*. وخلصت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة قوية بين آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والحد من الفساد والاحتيال المالي، كما أن كل من أساليب المراجعة القضائية والمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين ذو تأثير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي في البيئة المصرية، وأن المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية ذو تأثير غير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة القضائية، الفساد والاحتيال المالي، عمليات التحول الرقمي.

Abstract:

The research aimed to determine the impact of activating Forensic Audit mechanisms for digital transformation processes to reduce corruption and financial fraud in the Egyptian environment, by conducting a field study on a sample of (employees in senior management - external auditors - employees in the internal audit department - academics in the accounting and auditing departments in the faculties of commerce), and using Some statistical methods, including: correlation analysis, Multiple regression analysis and one-way ANOVA. The field study concluded that there is a strong relationship between the Forensic Audit mechanisms for digital transformation processes and the reduction of corruption and financial fraud, and that all of the Forensic Audit methods, skills and requirements that must be met by Forensic auditors have a significant impact to reduce corruption and financial fraud in the Egyptian environment, and that the components and requirements Necessary to activate Forensic Audit mechanisms that have a non-significant effect to reduce corruption and financial fraud in the Egyptian environment.

Keywords: Forensic Audit, corruption and financial fraud ,digital transformation processes.

أولاً: الإطار العام للبحث:

١ - مقدمة البحث:

تزايد في الآونة الأخيرة الاعتماد على التقنيات المالية في ممارسة أنشطة عمليات الشركات وأداء الخدمات في مختلف القطاعات الحكومية ، وذلك لدعم عمليات التحول الرقمي في ضوء مبادرة الشمول المالي رؤية مصر ٢٠٣٠م ، إلا ان هناك بعض المخاطر والعيوب التي ترتبت على استخدام التقنيات المالية واثرت على سلامة وجودة الأداء منها : تيسير التلاعب والمخالفات ، محدودية تدخل جهات الحماية والرقابة ، صعوبة حماية المتعاملين ، غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكل هذه المخاطر تعتبر أسباب وصور للفساد والاحتيال المالي التي يجب البحث عن آليات لمكافحتها والحد منها لتعظيم الاستفادة الكاملة من عمليات التحول الرقمي وضمان سلامة وجودة الأداء المطلوب (شحاته ، ٢٠٢٠).

حيث يعد الاحتيال والفساد المالي ظاهرة عالمية تثير القلق في جميع أنحاء العالم وهو أمر يتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعتبر من أخطر الظواهر المزعجة للاستقرار ، ويشمل الفساد في القطاع العام الجريمة ، مثل الرشوة ، والاختلاس ، والمتاجرة بالنفوذ ، والتهرب الضريبي ، والتهرب الجمركي ، والمحسوبية في منح العقود العامة ، عمليات التعاقد من الباطن ، والإثراء غير المشروع ، والدفع غير القانوني ، وغسل الأموال ، اساءة استخدام الأصول ، تمويل الارهاب (Olukayode , 2018). بالإضافة الى بعض الصور التي ظهرت ارتباطاً باستخدام تكنولوجيا المعلومات منها عمليات الاحتيال المالي الناتجة عن الهجمات السيبرانية مما يعطي مؤشر بأنه لا بد من العمل على مكافحة الاحتيال والفساد المالي بكافة صورته واساليبه سواء التقليدية او الحديثة (Oluwatoyin et al , 2021).

ويُنظر الى الفساد المنهجي عموماً على أنه العقبة الأساسية أمام التنمية الاقتصادية والسياسية في أي بلد يسود فيه ، وذلك لأن الفساد يشوه الاقتصاد وحوافز الاستثمار ويشجع على تجريد الأصول وبعيد التوزيع غير المستحق للثروة والسلطة كما أنه يولد عدم الثقة داخل المجتمع. ويقدر المنتدى الاقتصادي العالمي ان تكلفة الفساد تبلغ ٢,٦ تريليون دولار أمريكي وهو ما يعادل أكثر من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وهذا الفساد يزيد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية بنسبة تصل الى ١٠٪ ، كما تقدر التكلفة السنوية للرشوة وحدها بحوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، كل هذه الأسباب تدفع الحكومات والشركات للزيادة مكافحة الفساد (Kim K. Jeppesen , 2018).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة عمليات الفساد والاحتيال المالي ، فإنه يقابل ذلك عمل منظم ، حيث تشهد صور الفساد والاحتيال المالي الحديثة دخول مجموعة من المهنيين الجدد ومن مستويات ثقافية وتخصصات مختلفة من محاسبين ومراجعين وقانونيين ومنظمي معلومات واداريين واقتصاديين وغيرهم من التخصصات والذي يتم توظيفهم للقيام بتلك الأفعال غير المشروعة ، الامر الذي يجعل من هذه العمليات صناعة متكاملة ذات آثار سلبية عديدة تحتاج لمن يقوم بمكافحتهم الى توافر مجموعة من الخصائص والمهارات ويتتبع مجموعة من الأساليب والأدوات التي تتناسب مع طبيعة عمليات الاحتيال والفساد المالي (الوكيل ، ٢٠١٨).

حيث انه تم سن كثير من القوانين ، وانشاء عديد من الهيئات واللجان لمكافحة الفساد ، إلا انها لم تقلل من جرائم الفساد والتلاعب المالي ، بل ظلت الجرائم ذات الصلة في تصاعد ولا سيما في القطاع الحكومي ، ويرجع توطن الفساد في القطاع العام الحكومي ، وتعثر مكافحته في عدم كفاءة تقنيات التحقيق وعدم نجاح الملاحقة القضائية اللاحقة للممارسات الفاسدة التي غالباً تمر دون عقاب ، أو قد تكون غير كافية ان فرضت بالفعل ، الامر الذي أدى الى ان يكون الفساد مستشرياً ، مما خلق وجود حاجة قوية الى الخبراء الذين يسخرون معارف المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق ودعم التقاضي (لطفي ، ٢٠٢٠).

ومن هنا يبرز الدور المهني الفعال للمراجع القضائي كجزء مهم في عملية مكافحة الفساد والاحتيال المالي ، وذلك من خلال ما يمكن أن تقدمه من مجالات تعمل على جمع وتحليل وتقييم وتفسير الأدلة الخاصة بالقضايا المالية وتوصيل النتائج للجهات ذات الصلة من خلال أساليب تغطي كافة الممارسات المالية غير

الرسمية (الخير ، ٢٠١٨). حيث ان المراجعة القضائية تعتمد على اعداد مراجعين قضائيين مؤهلين للعمل وتحقيق العدالة بما لديهم من معرفة متكاملة بالمحاسبة والمراجعة بالإضافة الى مهارة البحث والتحقيق المبني على معرفة القواعد والأنظمة القانونية ، بما يمكنهم من اكتشاف الاحتيال والفساد المالي في الشركات والوحدات الحكومية الأخرى والحد منه ، حيث يتم الاستعانة بالمراجع القضائية ضمن فرق المراجعة المكلفة بمراجعة هذه الوحدات (إبراهيم ، ٢٠١٧).

وفي ضوء ما سبق يتضح الدور الهام للمراجعة القضائية بمفهومها وأهميتها وأهدافها وتفعيل آلياتها واجراءاتها ليس فقط في الكشف عن الفساد والاحتيال المالي بصوره المختلفه سواء التقليدية او المرتبطة بعمليات التحول الرقمي ولكن أيضاً في الحد منه من خلال أساليبها المختلفة ، لذلك يتمثل الدافع من البحث هو قياس أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبنية المصرية.

٢ - مشكلة البحث:

تعاني مصر مثل غالبية الدول النامية من الفساد وتداعياته السيئة على تأخير التنمية ، واضعافه للحوكمة ، وتشويه السياسة العامة ، وإساءة استخدام الموارد العامة ، واعاقة الاستثمار ، والتسبب في اضرار بالغ على المجتمع ، حيث أنه يمثل عقبة للقضاء على الفقر أو التخفيف منه ، كما يعد معوق للاداء الاقتصادي الجيد ، كما يسمح للجرائم بالازدهار مما يتسبب في تآكل نوعية الحياة ، و رغماً من جهود مكافحة الفساد في مصر الا أنها حققت فقط ٣٣ نقطة في المتوسط في مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي تقوم بإصداره منظمة الشفافية الدولية سنوياً والذي يتراوح ما بين صفر (الأكثر فساداً) و ١٠٠ درجة (الأقل فساداً) ، وهي من بين ثلثي دول العالم التي تحصل على درجة تقل عن ٥٠ نقطة ، الامر الذي يتطلب البحث عن آليات قوية للكشف عن الفساد والاحتيال المالي بجانب الاستراتيجيات التي تتبناها الدولة (هيئة الرقابة الادارية ، ٢٠١٩).

ولا تكمن قضية الفساد في مجرد القبض على الجناة المسؤولين الفاسدين فقط او مجرد ارسالهم للمحكمة ، ولكن يجب ان يتم ضمان ان الفساد قد تم تخفيضه وتقليصه في نهاية المطاف بدرجة معقولة ، ولن يأتي ذلك الا من خلال الوقاية من الفساد ، وضرورة مواجهة مرتكبي الفساد وإلحاق العقوبة الصارمة بهم في التوقيت المناسب. فهناك كثير من القضايا ضد المسؤولين الفاسدين لا يمكن ان يتم التعامل معها داخل المحكمة بسبب التحقيقات غير الملائمة ، او عدم توافر مهارات تحقيق مدمجة مع المحاسبة والمراجعة والقانون ، ومن ثم فان المجال الذي يتعين تطويره هو التحقيق في الفساد والملاحقة القضائية لمرتكبيه ، ولن يأتي ذلك الا بالحصول على أدلة اثبات صالحة في المحكمة والا ستكون العملية برمتها دون جدوى (لطي ، ٢٠٢٠).

وبسبب قصور إجراءات المراجعة الخارجية في اكتشاف الاحتيال والفساد المالي ، أو احتمال تواطئ مراقبي الحسابات مع مرتكبي الغش والفساد ، واتساع فجوة التوقعات بشكل غير مسبوق ، ومن امثلة ذلك بعض جرائم التهرب الضريبي التي أعلنت عنها مصلحة الضرائب المصرية عبر موقعها الرسمي :

- أكدت مصلحة الضرائب المصرية عبر موقعها الرسمي في ٢٠٢١/١٢/٥ ، أنه تمت إقامة «دعوى عمومية» ضد ثلاثة محاسبين ومراجعين قانونيين مع إحالتهم للنيابة؛ لتلاعبهم في المستندات لإثبات تراجع أرباح مموليهم لمساعدتهم في التهرب من الضرائب الخاصة بهم.
 - أكدت مصلحة الضرائب المصرية عبر موقعها الرسمي في ٢٠٢١/١٢/٢٩ ، أنه تمت إقامة «دعوى عمومية» ضد أحد المحاسبين والمراجعين القانونيين مع إحالته للنيابة؛ لتلاعبه في المستندات لإثبات تراجع أرباح مموليه لمساعدتهم في التهرب من الضرائب الخاصة بهم
- وقد ظهرت في العقود الأخيرة المراجعة القضائية كأداة لاكتشاف الغش في القوائم المالية ومحاربة الفساد المالي سواء في الشركات او الوحدات الحكومية. (إبراهيم ، ٢٠١٧).

وهو ما يبرز الحاجة الى الاستعانة بأساليب المراجعة القضائية باعتبارها إحدى المجالات المهنية الحديثة التي تتطلب مزيجاً من المعرفة والخبرة بالمحاسبة والمراجعة والتي تنظر الى ما وراء الصفقات والتحقيق فيما وراء الأرقام ، حيث تبحث المراجعة القضائية عن الدوافع والثغرات المؤدية للفساد والاحتيال

المالي ، وفي اكتشاف أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية والتي يمكن أن تُستغل في ممارسات أوجه الفساد المختلفة ، وفي التحري عن عمليات الاحتيال والفساد المالي وجمع الأدلة الكافية عنها بهدف منعها أو على الأقل الحد منها واكتشافها والتقرير عنها. (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠).

حيث تعتبر المراجعة القضائية واحدة من أهم الوسائل المناسبة للحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري ، حيث تقوم على أساس مجموعة من المهارات المتخصصة في المحاسبة والمراجعة والقانون، وباعتبارها أداة شاملة للتحري والتحقيق في القضايا المالية بخصوص ادعاءات محتملة بارتكاب أعمال الفساد والاحتيال والمحاولة في تسوية النزاعات المالية باستخدام القوانين والتشريعات، كذلك تُعد أساليبها من الآليات الحديثة في مجال منع أو الحد من واكتشاف الاحتيال والفساد المالي. ومن هنا زاد الطلب على خدمات المراجعة القضائية وازدادت أهميتها (الوكيل ، ٢٠١٨).

حيث يوجد مدخلين رئيسيين لتقديم خدمات المراجعة القضائية يمكن من خلال تفعيلها الحد والكشف عن الاحتيال والفساد المالي وهما : مدخل الفحص اللاحق (Reactive) ويعني التقصي عن المعاملات المشتبه فيها بهدف دعم إجراءات وعمليات التقاضي عن تلك المعاملات. ومدخل الفحص الاستباقي : Proactive والذي يعتبر مدخلاً وقائياً يهتم بفحص أطر الرقابة الداخلية للشركات وآليات الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية بهدف تقييم مدى فعاليتها في اكتشاف والحد من حالات الفساد والاحتيال المالي في جميع القطاعات والمؤسسات والشركات (حسن ، ٢٠٢٠).

وقد برزت تلك الآلية المتطورة كحقل أكاديمي وعملي لمعالجة عدم فعالية المناهج التقليدية في اكتشاف الفساد من خلال المزج بين مهارات ومعارف المحاسبة والمراجعة ، بالإضافة الى تقديم كافة خدمات التقاضي ، ومن ثم تعد الأيديولوجية الناجحة لمكافحة الفساد وكبحه ، وترجع أهمية المراجعة القضائية في عدم نجاح العديد من وكالات مكافحة الفساد للبلدان النامية في التصدي للفساد (لطي ، ٢٠٢٠). فمن أهم التحديات التي ظهرت خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) والتي برزتها المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢) ، (الحاجة الى تطوير الإجراءات القضائية لتحقيق العدالة الناجزة ، دعم الجهات المعنية بمكافحة الفساد). وهذا ما يمكن ان تساهم فيه المراجعة القضائية من خلال تفعيل إجراءاتها ومتطلباتها وآلياتها والأساليب التي تعتمد عليها. (هيئة الرقابة الإدارية ، ٢٠١٩ ؛ أبو جبل ، ٢٠١٩).

وفي هذا السياق تتجسد مشكلة البحث في كيفية الاستفادة من المراجعة القضائية كأحد المفاهيم الحديثة واساليبها وإجراءاتها والتوصل لأثر تفعيل آلياتها لعمليات التحول الرقمي على الحد من الاحتيال والفساد المالي في البيئة المصرية ، وتحديد إجراءات ومتطلبات تطبيقها في البيئة المصرية. ومن ثم يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية :

- ١- ما هي طبيعة صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
- ٢- ما هي طبيعة المراجعة القضائية وأهم مبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية؟
- ٣- ما هي أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية؟
- ٤- ما هو أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية؟

٣- الدراسات السابقة :

يمكن عرض وتحليل الدراسات السابقة من خلال المحاور التالية:

- دراسات تناولت آليات وأساليب المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي.
- دراسات تناولت الفساد والاحتيال المالي.
- دراسات تناولت دور آليات المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي.

(أ) دراسات تناولت آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي :

١- دراسة (ابراهيم ، ٢٠١٦) :

بعنوان "دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية " وهدفت هذه الدراسة الى الاعتماد على مفهوم المدخل الاستباقي Proactive Approach للمراجعة القضائية لتقديم اطار مقترح للحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية متضمناً آليات ومتطلبات تنفيذه عمليا ، وتوصلت الدراسة الى ثلاث نتائج الأولى : انشاء وحدة للمراجعة القضائية تابعة لديوان المراقبة العامة بهدف الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية الثانية: ضرورة تشكيل فري عمل وحدة المراجعة القضائية من متخصصين في كل من مجال المحاسبة المالية والمراجعة وتقنية المعلومات ودليل فحص المعلومات الرقمية للتحقق من مدى التزام الشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية بدليل حوكمة تقنية المعلومات الثالثة : ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات المهنية والتشريعية والتنظيمية والأكاديمية لتفعيل دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية. كما أوصت بأهمية توجه الهيئات المهنية وغير المهنية الى اتخاذ الإجراءات الملائمة لتفعيل دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية للشركات.

٢- دراسة (خليفة ، ٢٠١٧) :

بعنوان "دور المراجعة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية بمنظمات الأعمال : دراسة ميدانية" وهدفت الدراسة الى معرفة الممارسات المختلفة للمحاسبة الابتكارية ودور المراجعة القضائية في الحد منها في البيئة المصرية ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : أن الأسباب الرئيسية لظهور المراجعة القضائية يرجع لانتشار الغش في القوائم المالية ، وتفاقم الفساد المالي في منظمات الأعمال ووجود فجوة التوقعات في عملية المراجعة الحالية وقصورها في منع واكتشاف الغش وتلبية حاجة القضاء الى خبراء يدلون بأرائهم الفنية والمالية والمحاسبية حول المخالفات وحالات الاحتيال بهدف طمأنة أصحاب المصلحة على المراكز المالية لشركاتهم.

٣- دراسة (الوكيل ، ٢٠١٨) :

بعنوان "مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية : دراسة ميدانية" وهدفت هذه الدراسة الى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبيئة المصرية ، ومن خلال اجراء كل من الدراسة النظرية والدراسة الميدانية من خلال اعداد قائمة استبيان يستطلع فيها الباحث رأي عينة من الأطراف المهمة بالموضوع من أكاديميين ، ومراجعين خارجيين ، واداريين بالبنوك المصرية توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية : ان المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجي ، أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية ، يحتاج المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسيل الأموال أو الحد منها الى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات ، ان استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية يحتاج الى توافر مجموعة من المقومات من أهمها (انشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية – الزام المراجعين الراغبين في اعتمادهم كمحاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل ٨٠ ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية - ، وعلم

الجريمة ، وتكنولوجيا المعلومات ، ووسائل التحري ، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الأموال – قيام الجامعات بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالحاسبة القضائية.

٤ - دراسة (Bob Duncan et al, 2018) :

بعنوان "هل يمكن للمراجعة القضائية ان تساعد في معالجة المشاكل القضائية السحابية في ضوء متطلبات اللائحة القادمة لحماية البيانات العامة للاتحاد الأوروبي" ، وتهدف هذه الدراسة الى أنه كيف يمكن تطبيق واستخدام تقنيات المراجعة القضائية التي يوفرها عالم المحاسبة لتخفيف التحدي الذي تواجهه الشركات التي تستخدم أنظمة الحوسبة السحابية نتيجة للائحة الامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات General Data Protection Regulation (GDPR) التي أصدرها الاتحاد الأوروبي European Union (EU) والتي ستدخل حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨م. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان الامتثال لللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR) تمثل تحدياً كبيراً لجميع مستخدمي الحوسبة السحابية والتي تتطلب اتخاذ تدابير خاصة ، ان عدم الامتثال لهذه اللائحة من قبل مستخدمي السحابة سيكون صعب مما يجعلها تتعرض للعقوبات المنصوص عليها في اللائحة والتي تعتبر كبيرة ، لكي يتم الامتثال لللائحة فتحتاج الشركات الى وجود مراجعة قضائية وإجراءات مراجعة واضحة لتلبية المتطلبات التنظيمية في حالة حدوث اختراق في الأمن والخصوصية الأساسية لتكون الشركات قادرة على الامتثال لللائحة العامة لحماية البيانات.

٥- دراسة (ابراهيم ، ٢٠١٩) :

بعنوان "المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير اعداد التقارير المالية IFRS" واستهدفت الدراسة تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها فضلاً عن مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها وأنواعها وكذلك بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع اطار مقترح لرسم العلاقة بين المحاسبة القضائية والتقارير المالية وقد تم اختبار الفرضين الآتيين : الأول وجود فروق جوهرية بين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المعدة طبقاً للمحاسبة القضائية وجودة المعلومات التي تحتويها التقارير بدون المحاسبة القضائية في اعدادها في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS ، والفرض الثاني تؤدي المحاسبة القضائية الى تحسين جودة المعلومات المحاسبية مما يؤدي الى تحقيق الميزة التنافسية. وتوصلت الدراسة عن قبول الفرضين وأشارت الى ظهور الحاجة الى المحاسبة القضائية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات والتطور الاقتصادي للمشاريع وكذلك تزايد الحاجة الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ظل الاقتصاد العالمي الرقمي.

٦ - دراسة (Awolowo et al, 2019) :

بعنوان "الاحتيال في البيانات المالية : الحاجة الى التحول نحو نموذج المحاسبة القضائية" ، وتهدف هذه الدراسة الى تطوير نظام المحاسبة القضائية الذي يمكن ان يساعد في الحد من الاحتيال في البيانات المالية من خلال خصائصه التنبؤية ، والتعرف عن الإجراءات والسياسات للمحاسبة القضائية الموصي بها والتي يجب أن تتبناها مهنة المحاسبة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان تدريب المحاسبين بشكل عام والمراجعين الخارجيين بشكل خاص على مهارات المحاسبة القضائية وأخلاقياتها ومبادئها وإجراءاتها يمكن أن يزيد من قدراتهم على كشف الاحتيال والتي بدورها تزيد من فرص اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية كآلية لردع الاحتيال. يجب أن تعمل هيئات التعليم العالي والمنظمات المهنية جنباً الى جنب مع التغييرات في معايير المحاسبة والمراجعة ودمج بعض عناصر المحاسبة القضائية في المناهج التعليمية للمحاسبين المحترفين من أجل زيادة فرصهم في اكتشاف الاحتيال في البيانات المالية وتقليل الاحتيال في البيانات المالية.

٧- دراسة (مرعي ، ٢٠١٩) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتمالية في القوائم المالية : دليل ميداني من البيئة المصرية" استهدفت الدراسة التعرف على دور آليات المحاسبة القضائية في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتمالية في القوائم المالية ، وفي سبيل تحقيق هدف البحث قام الباحث بعرض وتقييم الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث ، كما اعتمد الباحث على النموذج المعاصر القائم على المزج بين

المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لاختبار فروض البحث ، حيث تم اجراء الدراسة الميدانية من خلال الاعتماد على قائمة الاستقصاء لاختبار مدى صحة فروض البحث ، وقد توصلت الدراسة الى ان هناك اتفاق بين اراء عينة الدراسة بشأن ممارسة الشركات في البيئة المصرية للأساليب الاحتيالية في مجال الاعتراف والقياس المحاسبي وعرض القوائم المالية بهدف التضليل في القوائم المالية ، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات المحاسبة القضائية والحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية ، وتوصلت ايضا الى لا توجد فروق معنوية بين اراء عينة حول أهمية دور آليات المحاسبة القضائية في تقليل دور المراجع الخارجي في الحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في القوائم المالية ، كما أوصت الدراسة بضرورة النظر في المقررات الدراسية لقسم المحاسبة بالجامعات المصرية بحيث يتضمن مقرر المحاسبة القضائية وضرورة تأهيل وتدريب المراجعين بمكاتب المحاسبة والمراجعة على ممارسات آليات المحاسبة القضائية.

٨- دراسة (إسماعيل ؛ آخرون ، ٢٠٢٠) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال : دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفاتف)" ، وهدفت الدراسة الى توضيح دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة عمليات غسل الأموال وكيفية الاستفادة من انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف) ، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طردية بين خدمات المحاسبة القضائية ومقوماتها وانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة العمل المالي (الفاتف) ومكافحة عمليات غسل الأموال ، وأوصت الدراسة بزيادة تفعيل برامج المحاسبة القضائية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وكذلك كليات الأعمال التابعة لجامعة الملك خالد للمساهمة في القضاء على عمليات غسل الأموال بما يتوافق مع وضع المملكة الحالي كعضو دائم في منظمة العمل المالي (الفاتف).

٩ - دراسة (Nazarova K et al, 2020):

بعنوان "حتمية المراجعة القضائية للأمن الاقتصادي وتطوير الشركات في ظل التحولات العالمية" ، وتهدف هذه الدراسة الى دراسة مفهوم وإجراءات المراجعة القضائية كطريقة واحدة لحماية الاعمال التجارية في سياق التحولات العالمية والمخاطر السيبرانية الناشئة في بيئة الاعمال الرقمية متزايدة التعقيد، والاتجاهات الرئيسية للمراجعة القضائية في إدارة المخاطر من خلال تحليل أنواع الجرائم الاقتصادية التي واجهتها الشركات الأوكرانية خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠١٩) ، وتوصلت الدراسة الى أن المراجعة القضائية بمفهومها وتقنياتها امراً ضروريا للحد من الجرائم الاقتصادية التي تواكب التحولات العالمية وإدارة المخاطر الالكترونية في البيئة الرقمية المعقدة.

١٠- دراسة (حسن ، ٢٠٢٠) :

بعنوان "أثر تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية" استهدفت الدراسة الى معرفة مدى إمكانية استخدام آليات المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي ومعرفة ايضاً مدى إمكانية مساعدة المحاسبة القضائية على توفير الوسائل الكفيلة لمنع طرق التهرب الضريبي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق آليات المحاسبة القضائية والحد من التهرب الضريبي المشروع وغير المشروع في الشركات المساهمة المصرية ، أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق آليات المحاسبة القضائية والحد من التهرب الضريبي المحلي والدولي في الشركات المساهمة المصرية ، التعدد في الوظائف المالية وما صاحبها من ظهور لبعض حالات الفساد الإداري والمالي ومنها التهرب الضريبي في الشركات وتشعب العمليات بين الشركات فضلاً عن التطورات الاقتصادية المتزايدة ومحدودية عمليات التدقيق الداخلية والخارجية ساعد ذلك في اللجوء الى خدمات المحاسبة القضائية.

١١- دراسة (عبد الحلیم ؛ وآخرون ، ٢٠٢١) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية مقارنة" وهدفت الدراسة الى استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئتي الاعمال المصرية والسعودية ، وتم اجراء البحث من خلال استخدام قائمة استقصاء واستطلاع راي عينة مكونة من : (٥٠) مفردة من المساهمين والمستثمرين كممثلين لمستخدمي القوائم المالية ، (٦٠) مفردة من

الخبراء المحاسبين المقيدون بجدول خبراء المحاكم الاقتصادية ، (٨٠) مفردة من مراقبي الحسابات شركات المساهمة و (٦٠) مفردة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية. وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية وتطبيقها من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج ، وتفسير نتائج البحث الى أن المحاسبة القضائية دوراً مهماً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر عينة البحث لبيئتي الدراسة المصرية والسعودية ، كما أن المحاسبة القضائية تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات ، وأن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات أهمها : عدم وجود مقرر دراسة لها بالجامعات ، غياب التشريعات القانونية المنظمة لها ، عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة محاسبة قضائي ، عدم وجود معايير تُحدد واجبات ومسئوليات المحاسب القضائي ، ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش والتلاعب والاحتيال المالي لدى المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

١٢- دراسة (2021, firas):

بعنوان "دور تقنيات المحاسبة القضائية في تقليل مخاطر المحاسبة القائمة على السحابة في الفنادق خمس نجوم بالأردن" ، وتهدف هذه الدراسة الى توضيح دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من مخاطر المحاسبة القائمة على السحابة في فنادق الخمس نجوم الأردنية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاختبار دور تقنيات المحاسبة القضائية في تقليل مخاطر المحاسبة القائمة على السحابة في فنادق الخمس نجوم الأردنية. يتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين في فنادق الخمس نجوم الأردنية. تم اختيار محاسبين فنادق الخمس نجوم الكائنة في عمان العاصمة ، وكان مجموعهم (١٧٠) محاسب. تم اختيار عينة عشوائية قوامها ١١٨ محاسب. تم توزيع ١١٨ استبانة وجمع ٩٦ استبانة. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك دور لتقنيات المحاسبة الجنائية في الحد من مخاطر المحاسبة القائمة على السحابة في فنادق الخمس نجوم الأردنية. على الرغم من حقيقة أن طبيعة جرائم الكمبيوتر تتزايد يوميًا ، إلا أن هناك حاجة لأنواع مختلفة من الجهود ، التي يجب بذلها على جميع مستويات التحقيقات السحابية. وفي الوقت نفسه ، يجب تحديث ومراجعة جميع التشريعات والتدوينات المتعلقة بجرائم الكمبيوتر من وقت لآخر لمواكبة التكنولوجيا الناشئة.

١٣- دراسة (2022, Abolfazl et al):

بعنوان "تقديم نموذج هيكلي تفسيري للعوامل التي تؤثر على جودة المحاسبة القضائية في إيران" ، وتهدف هذه الدراسة الى تقديم نموذج هيكلي تفسيري للعوامل التي تؤثر على جودة المحاسبة القضائية في إيران بهدف تحديد العوامل التي تؤثر على جودة المحاسبة القضائية. توصلت النتائج الى تصميم نموذج هيكلي للعوامل التي تؤثر على المحاسبة القضائية في إيران يوضح أهداف ومهام المحاسبة القضائية ، ومعايير المحاسبة القضائية ، والمهارات المهنية ، والتدريب الأكاديمي ، ووجود معايير للمحاسبة القضائية ، ووجود منظمات مهنية تعمل على تحسين جودة المحاسبة القضائية.

(ب) دراسات تناولت الفساد والاحتيال المالي :

١- دراسة (2015, Rohana et al) :

بعنوان "طرق كشف الاحتيال والوقاية منه في القطاع العام الماليزي : تصورات المحاسبين والمراجعين الداخليين" ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد طرق اكتشاف ومنع الاحتيال والفساد في القطاع العام في ماليزيا والفعالية المتصورة المقابلة لها من وجهة نظر المحاسبين بالإضافة الى تحديد مدى وعي موظفي القطاع العام وفحص وجود تقنيات الكشف عن الاحتيال والوقاية منه في مؤسسات القطاع العام الماليزي. فحص استخدام التكنولوجيا لاكتشاف ومنع الاحتيال من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين الداخليين. تكونت عينة الدراسة من محاسبين ومراجعين داخليين من مؤسسات القطاع العام في ماليزيا حيث تم اختيار العينة بشكل عشوائي من تسع مؤسسات من القطاع العام وست مؤسسات للتعليم العالي. أظهرت نتائج الدراسة ٩٣٪ من المبحوثين على دراية بضرورة الإبلاغ والمسؤولية عن كشف الاحتيال ، كما تعتبر عمليات المراجعة التشغيلية ، وزيادة دور لجان المراجعة ، ومراجعة وتحسين الرقابة الداخلية ، ومراجعة النقدية ، وسياسة الإبلاغ عن الاحتيال ، وسياسة تناوب الموظفين هي من الآليات الفعالة التي يراها المحاسبين والمراجعين الداخليين في القطاع العام للكشف عن الاحتيال والوقاية منه. كما ان المراجعين

الداخليين والمحاسبين في القطاع العام يلعبون دوراً هاماً في اكتشاف ومنع الاحتيال ، وان المراجعة المستمرة من بين البرامج التفتيات او البرامج الشائعة المستخدمة في منع الاحتيال في القطاع العام.

٢- دراسة (Kim K. Jeppesen, 2018) :

بعنوان "دور المراجعة في مكافحة الفساد" ، وهدفت هذه الدراسة الى تحليل كيف يمكن أن تسهم أنواع المراجعة المختلفة في مكافحة الفساد ، وانه على الرغم من ان الادبيات السابقة قد تناولت في المقام الأول قدرة المراجعة على منع الفساد ، الا أن هذه الورقة تستكشف بشكل منهجي إمكانية المراجعة في اكتشاف الفساد ، وتجادل بأن المراجعة المالية قد استبعد الفساد من تعريف الاحتيال وبدلاً من ذلك صنفته على أنه "عدم امتثال للقوانين واللوائح" والسبب الرئيسي لذلك الاستبعاد هي أن الفساد لا يترك أخطاء مادية في البيانات المالية ولا يوجد دليل للمراجع لمتابعته. اما هذه الدراسة تنتقد هذا بحجة ان الفساد التجاري والسياسي يؤدي الى تحريفات في البيانات المالية لمنظمة مانح ومتلقي الفساد ، فيجب أن تشمل معايير المراجعة الفساد في تعريف الاحتيال ، ويجب على مراجعي القطاعين الخاص والعام التعاون وتبادل المعلومات ، كما ينبغي توظيف تقنيات المراجعة للكشف عن الفساد ، كما يجب أن تتبنى مهنة المراجعة تدابير وقائية فعالة مثل شهادات مكافحة الفساد.

٣- دراسة (أوجيل ، ٢٠١٩) :

بعنوان "دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال المصرية" ، وهدفت هذه الدراسة الى تطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : ان الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لم تشر على نحو مباشر الى مسؤوليات المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالفساد ولم تهتم بدورها ، كما أن المراجعين الخارجيين في الواقع لا يفضلوا أن يتحملوا أي مسؤولية عن مكافحة الفساد ويتغاضون عن مسؤولياتهم عن اكتشاف الفساد الذي يمكن ان يكون له اثر على القوائم المالية ، المراجعة ليست سوى آلية واحدة من آليات الفساد والذي يستلزم مجموعة من اللوائح ضد الممارسات الفاسدة ، دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه والتحديد الواضح لمسؤوليات المراجع عن النظام المحاسبي والفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية يساهم في ترشيد الحكم المهني للمراجع للحد من الفساد.

٤- دراسة (زروقي ؛ آخرون ، ٢٠١٩) :

بعنوان "أهمية المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري : حالة الجزائر" هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور المعايير الدولية للرقابة المالية للحد من الفساد لأنها تعتبر من الأساليب المهمة لحماية المال العام ، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة وتحليلها احصائياً وبيانياً ، وتوصلت الدراسة الى انه بالرغم من المزايا التي استفادت منها الدول في التقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري باعتماد المعايير الدولية للرقابة المالية الا أن الجزائر لازالت لم تطبق هذه المعايير.

٥- دراسة (محمود ، ٢٠١٩) :

بعنوان "دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات الفساد المالي : دراسة نظرية وميدانية" هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل أثر اتباع استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات الفساد المالي في منظمات الاعمال المصرية ، وقام الباحث باختبار فروض الدراسة من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة ، وأعضاء لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، والمستثمرين بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي تم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) ، كما توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : ان استراتيجية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي تساهم في كشف الغش والتلاعب وممارسات الأرباح ، كما أنها تساهم في تحسين تخطيط عملية المراجعة وتقدير مخاطر المراجعة وتخفيضها ، فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على تفعيل قواعد ومبادئ حوكمة الشركات وبالتالي الحد من ممارسات الفساد المالي.

٦- دراسة (عبد الحساني ، ٢٠٢٠) :

بعنوان "مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية : بحث تطبيقي في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على الاطار النظري لموقف مراقب الحسابات والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة المؤسسية واعداد مقترح برنامج تدقيق مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الاحتيال في البيانات المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية يسهم في زيادة فاعلية أداء مراقبي الحسابات المحليين ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها انه لا يوجد برنامج تدقيق في البيئة المحلية مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الأخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية في الوحدات الاقتصادية.

٧- دراسة (Artika et al, 2021) :

بعنوان "محددات الاحتيال ف القطاع الحكومي" ، تهدف هذه الدراسة الى اختبار محددات نظرية الماس الاحتيالية (الضغط – الفرصة – التبرير -القدرة) على عمليات الاحتيال المحلية. ولاختبار فروض البحث استخدم البحث قائمة الاستقصاء لجمع البيانات من فئة الدراسة التي تمثلت في ٦٧ عضواً محلياً في جزيرة جاوة بدولة إندونيسيا في الفترة من (٢٠١٥ – ٢٠١٨). وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : ان الضغط كعامل احتيال يؤثر سلباً على احتيال الحكومات المحلية الإندونيسية ، تؤثر الفرصة كعامل احتيال بشكل إيجابي على عمليات الاحتيال ، التبرير كعامل احتيال لا يؤثر على عمليات الاحتيال ، القدرة كعامل احتيال تؤثر بشكل إيجابي على عمليات الاحتيال التي تقوم بها الحكومات المحلية.

٨ - دراسة (Husni Al-Shattarat et al, 2021) :

بعنوان "أثر البيئة التنظيمية في منع وكشف الاحتيال المالي : دليل من البنوك التجارية الاردنية" ، وهدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير البيئة التنظيمية في منع واكتشاف الاحتيال المالي كما هو مطبق على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، تم تصميم قائمة استبيان لجمع البيانات لاختبار المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة وتمثلت فئة الدراسة في (إدارة المراجعة الداخلية – الإدارة المالية). وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود تأثير إيجابي على عناصر المتغيرات المستقلة مثل النزاهة والقيم الأخلاقية ، الالتزام بالفلسفة التي تفوقها الكفاءة ، عمليات الإدارة والتطوير ، والهيكل التنظيمي وأعضاء مجلس الإدارة ، وفعالية لجان المراجعة وكلها تتعلق بمنع وكشف الاحتيال المالي. ومع ذلك فان عنصر تحديد وتفويض السلطة والمسئوليات كان له تأثير سلبي على متغير منع حدوث الاحتيال واكتشافه. وعليه فتوصي الدراسة بالتركيز على هذا العنصر باعتماد الفصل بين الواجبات لضبط الاحتيال المالي في الأردن.

٩ - دراسة (المروان ؛ آخرون ، ٢٠٢١) :

بعنوان "دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية" وهدفت هذه الدراسة الى استكشاف دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية ، من خلال التعرف على واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في القطاع العام في المملكة العربية السعودية ، وعلى معوقات تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة فيها ، واستكشاف المقترحات حول الحلول المناسبة في تطبيق الحوكمة في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م. اعتمدت الدراسة في اختبار فروض الدراسة في الجانب النظري على المنهج الاستقرائي وفي الجانب الميداني منهج الاستقراء العلمي ، واستخدمت قائمة الاستقصاء لجمع البيانات حول عينة الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان لمبادئ الحوكمة دور في الحد من حالات الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية وخصوصاً اخضاع عمليات التعيين والترقية في وحدات القطاع العام لأسس واضحة ومتطورة ومراجعة من جهات عليا.

١٠- دراسة (الغرياتي ، ٢٠٢١) :

بعنوان "دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي : دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العام للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي" واستهدفت الدراسة معرفة مدى مساهمة أهم آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في (لجنة المراجعة – ولجنة المكافآت) في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية ، وبيان مدى خطورة الفساد المالي على المؤسسات الذي لها

تأثير سلبي على استدامتها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال استطلاع آراء العاملين بالإدارة العامة للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم الجهة المعنية بموضوع الدراسة والبالغ عددهم (٣٠) موظف حيث تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات التي جمعت من الاستبيانات التي تم الحصول عليها وعددها (٢٩) استبانة. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها مساهمة لجنة المراجعة في الحد من الفساد المالي في المؤسسات الليبية من خلال تحسين فعالية وكفاءة مجلس الإدارة في أداء واجباتهم والمسائلة المالية أمام المساهمين.

(ت) دراسات تناولت دور آليات وأساليب المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي:

١ - دراسة (ابراهيم ، ٢٠١٧) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي بالمحليات في جمهورية مصر العربية : دراسة ميدانية" ، وهدفت الدراسة الى تقديم إطار فكري متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع الفساد المالي داخل وحدات الإدارة المحلية خاصة المحليات مع تحليل أوجه القصور في المراجعة الخارجية في اكتشاف الفساد المالي في المحليات ، وقد تم اجراء هذه الدراسة على عينة مكونة من (٢٥٣) من الموظفين الحكوميين بالمحليات ومراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات والأكاديميون بالجامعات المصرية واخيراً مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان المراجعة الخارجية في ظل الأوضاع الحالية لها لا تستطيع ان تقوم بدورها في اكتشاف الفساد المالي بالمحليات بالكفاءة المطلوبة ، وأن تطبيق أساليب وإجراءات المراجعة القضائية يحد من ظاهرة الفساد المالي بالمحليات ، وأن هناك متطلبات يجب توافرها في المراجعة القضائية لتحقيق دور فعال في الحد من الفساد المالي بالمحليات.

٢- دراسة (أبو بكر ، ٢٠١٨) :

بعنوان "أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية لحد من الفساد المالي : دراسة ميدانية" هدفت الدراسة الى معرفة مدى تطبيق المؤهلات والمهارات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي ومعرفة أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية لمكافحة الفساد المالي والتعرف على الأساليب والإجراءات الاحتياطية التي يتم تطبيقها وتؤدي للفساد المالي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها : ان هناك حاجة الى آليات المحاسبة القضائية سواء كان للقضاة او المراجعين أو المحاسبين ، عدم كفاية تطبيق آليات المحاسبة القضائية داخل المحاكم السودانية ، أهمية المؤهلات والمعارف والتأهيل للمحاسب القضائي في الكشف والحد من آثار الفساد المالي ، تعدد وتنوع الأساليب الاحتياطية وأن الفساد المالي عبارة عن الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الاحكام المعتمدة في أي مؤسسة وأن تطبيق آليات المحاسبة القضائية له اثر كبير في اكتشاف الأساليب الاحتياطية للفساد المالي.

٣ – دراسة (s.j.Inyada et al,2019) :

بعنوان "تأثير المراجعة القضائية على الاحتيال المصرفي في نيجيريا" ، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص تأثير المراجعة القضائية على الاحتيال المصرفي في نيجيريا. جعلت الزيادة غير المسبوقة في حالات الاحتيال المصرفي في نيجيريا من تطبيق المراجعة القضائية أداة لا غنى عنها في دورة المراجعة. مهارات المراجعة القضائية هي أدوات مراجعة معاصرة وتشخيصية تساعد في الكشف عن عمليات الاحتيال والوقاية والحد منها. إن مهارات المراجعة القضائية لا فقط نظرة ثابتة وحديثة بشأن إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك وتقنيات إدارة المخاطر ، ولكنها تتيح أيضاً القدرة التقنية للكشف عن عمليات الاحتيال ومنعها وتقليلها. لذلك تبحث هذه الدراسة في تأثير المراجعة القضائية على الاحتيال المصرفي في نيجيريا. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن المراجعة القضائية تساعد في كشف ومنع الاحتيال المصرفي المحسن. بالإضافة الى أن المراجعة القضائية أداة فعالة للكشف عن الاحتيال المصرفي ومنع حدوثه والحد منه في نيجيريا. لذلك يوصى بتبني آليات المراجعة القضائية بشدة من قبل المؤسسات المتخصصة مثل البنوك وشركات التأمين لضمان الكشف عن حالات الاحتيال بسرعة ومنعها بشكل مناسب

، يجب إنشاء هيئة منفصلة ومفوضة بموجب الدستور لتدريب وإعادة تدريب المراجعين القضائيين. كما يفضل أن يكون لدى مؤسسات التعليم العالي بجانب عن تدريس المحاسبة والمراجعة القضائية ، معامل مراجعة قضائية معيارية مع أدوات للدراسة العملية.

٤- دراسة (خليل ، ٢٠١٩) :

بعنوان "تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الاعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية : دراسة اختبارية" ، استهدفت الدراسة صياغة اطار فكري مقترح لتطوير دور المراجعة القضائية لمنع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي وتحديد انعكاس ذلك على مصداقية المعلومات المحاسبية ، وتم اختبار الفروض المعيرة عن الاطار المقترح من خلال الدراسة الاختبارية على عينة مكونة من (١١٤) مفردة ممثلة لثلاثة فئات تعكس الأطراف المختلفة المرتبطة بمشكلة البحث ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : ان مفهوم الفساد هو أعم وأشمل من مفهومي الغش والاحتيال وانه لا يقتصر على التلاعب والاحتيال في اعداد القوائم والتقارير المالية ، ان استخدام المنهج الاستباقي Proactive Approach في المراجعة القضائية يساعد بشكل كبير في مواجهة والتغلب على الصور المختلفة للفساد والتي تمارس داخل منظمات الأعمال المختلفة. كما قدمت الدراسة اطاراً مقترحاً لتطوير دور المراجعة القضائية لمنع أو الحد من الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الاعمال معتمداً على أربعة أبعاد وهي : البعد الأول ضرورة توفر متطلبات تحقيق الممارسة الفعالة للمراجعة القضائية ، البعد الثاني تحديد الصفات الواجب توافرها في المراجع القضائي ، البعد الثالث تحديد أنواع الغش والاحتيال والفساد المالي التي يجب مواجهتها ، البعد الرابع تحديد انعكاسات تطوير المراجعة القضائية وتفعيل الرقابة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية.

٥- دراسة (عبد الكافي ؛ آخرون ، ٢٠١٩) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين" ، وهدفت الدراسة الى دراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين في مدينة سرت الليبية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم قائمة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة التي تمثلت في مراجعي الحسابات الخارجيين وموظفين ديوان المحاسبة والمحاسبين القضائيين في مدينة سرت ، كما تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي ودرجة الأهمية واختبار الف كرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات ومعامل ارتباط بيرسون. كما توصلت الدراسة الى أن هناك دور إيجابي للمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي.

٦- دراسة (Akinbowale et al,2020) :

بعنوان "نهج مبتكر في مكافحة الجرائم الاقتصادية باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية" ، وتهدف هذه الدراسة الى تطوير نهج مبتكر لمكافحة الجريمة الاقتصادية باستخدام تقنيات المحاسبة القضائية. اعتمدت الدراسة على استقراء ومسح الدراسات السابقة في تحديد تقنيات المحاسبة القضائية واستكشاف أيضاً سياسات مكافحة الجريمة الاقتصادية القادرة على المساعدة في مكافحة الجريمة الاقتصادية. مما أدى ذلك إلى تطوير نموذجين مفاهيميين ، يشتملان على جميع المتطلبات اللازمة لتنفيذ المحاسبة القضائية ودمج تقنية المحاسبة القضائية في نظام الرقابة التنظيمية من أجل التخفيف الفعال للاحتيال. أن أحد العوائق التي استمرت في توجيه تطبيق المحاسبة القضائية كأداة لمكافحة الاحتيال هو الافتقار إلى إطار مناسب.

٧- دراسة (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي : دراسة اختبارية" ، وهدفت الدراسة الى التعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية ، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي باختيار عينة عشوائية مكونة من (٥٢) فرداً ينتمون لمجتمع البحث من المساهمين والمستثمرين والعاملين في الشركات المساهمة بالملكة العربية السعودية ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : ان المحاسبة القضائية لعبت دوراً كبيراً في مكافحة الفساد المالي ، وان المؤهلات العلمية والعملية لها اثر بالغ الأهمية في اكتشاف الفساد المالي ، وكذلك أدت

فاعلية المحاسبة القضائية الى تحسين جودة التقارير المالية. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات عمل مركز التحكيم لدى جمعية المحاسبين والمراجعين في المملكة العربية السعودية تمهيداً لأن يصبح مستقبلاً كتجمع مستقل للمحاسبين القضائيين ويتمشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

٨- دراسة (عبد الرحمن ؛ آخرون ، ٢٠٢٠) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية" ، وهدفت الدراسة الى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي فهي تعد من المهن الحديثة والمتطورة ومن المجالات الهامة والتي زاد الطلب عليها بعد انتشار ممارسات الفساد المالي وذلك عن طريق استقصاء عينة من الشركات ومكاتب المحاسبة في المملكة العربية السعودية ، وأيضاً من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ان ظهور المحاسبة القضائية وازدياد الحاجة اليها وانتشار ممارسات الفساد المالي بمختلف صورها والتي منها الغش وغسيل الأموال ، وأن الدور المهم للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد يظهر في امتلاك المهارات المطلوبة والدراسة ما وراء الأرقام لاكتشاف التلاعبات المالية وممارسة الفساد المالي.

٩ – دراسة (Oluwatoyin et al , 2021) :

بعنوان "التكامل بين المحاسبة القضائية ونظام الرقابة الإدارية كأداة لمكافحة الاحتيال السيبراني" ، وتهدف هذه الدراسة الى توضيح جدوى التكامل بين المحاسبة القضائية ونظام الرقابة الادارية كأدوات لمكافحة الاحتيال السيبراني وهو موجه نحو تقليل تكلفة القدرات المستخدمة لأنظمة التحكم القضائي والإداري من أجل مكافحة الاحتيال السيبراني كما تستكشف هذه الدراسة أيضاً تأثير تكامل المحاسبة القضائية وأنظمة الرقابة الإدارية على حسابات البنوك وخسارة الإيرادات الناتجة عن الاحتيال السيبراني. تقوم الدراسة بتطوير نموذج مفاهيمي لإظهار العلاقة بين المحاسبة القضائية ونظام التحكم الإداري والاحتيال الإلكتروني في القطاع المصرفي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها صياغة نموذج يعطي فكرة عن جدوى الجمع بين مكونات المحاسبة القضائية ونظام الرقابة الإدارية وسمعة البنك من أجل مكافحة الاحتيال السيبراني. وتقتصر هذه الدراسة أن على القطاع المصرفي تنفيذ رقابة على إدارة مخاطر الاحتيال لضمان السمعة والامتثال التنظيمي.

١٠ – دراسة (Ankita, 2021) :

بعنوان "دور المحاسبة القضائية في إدارة عمليات الاحتيال في الهند" ، وتهدف الدراسة الى مناقشة قضايا مثل نطاق محاسبة القضائية في الهند ، ودور المحاسبين القضائيين في فحص الاحتيال والتقنيات المختلفة المستخدمة للكشف عن الاحتيال المالي والوقاية منه ، حيث يساعد تحليل المحاسبة القضائية في المساعدة في الأمور القانونية التي تشكل الأساس للمناقشة والنقاش وتسوية المنازعات في نهاية المطاف. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : يجب ان تتخذ الحكومة الهندية مبادرة لتوفير تعليم متخصص في المراجعة القضائية ، كما ينبغي أن تقدم الجامعات المركزية والحكومية في الهند مناهج دراسية مصممة جيداً لتدريب وتطوير المهارات المطلوبة لدى الطلاب حتى يتمكنوا من المساعدة في منع الاحتيال في المستقبل.

١١- دراسة (بن العربي ؛ آخرون ، ٢٠٢١) :

بعنوان "تحديد المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية" هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في البيئة الجزائرية ، والحاجة الملحة الى تفعيل وتطوير هذه المهنة بالشكل اللازم لمواجهة الارتفاع المتزايد لحجم المنازعات والدعاوي القضائية المتعلقة بالغش والتحايل في القوائم المالية والتصريحات الجبائية إضافة الى ظهور أنواع جديدة ومتطورة من الجرائم المالية التي أفرزها التطور التكنولوجي. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج أهمها : هناك تحديات تعيق مهنة المحاسبة القضائية في الجزائر ودرجات متفاوتة تتطلب إيجاد حلول لها حتى تفعل هذه المهنة وترتقي للمستوى المطلوب منها في مكافحة الفساد المالي ، يُشكل التأهيل العلمي والعملية ومختلف المهارات المتخصصة أكثر التحديات أهمية في تفعيل مهنة المحاسب القضائي في الجزائر ، افتقار مهنة المحاسبة القضائية لقانون ينظم عملها ويبرز خصوصيتها ، ان تطبيق المحاسبة القضائية بمفهومها الحديث يساهم في التصدي لمختلف أنواع الفساد والجريمة المالية.

ومن استقراء وتحليل الدراسات السابقة يمكن للباحث استخلاص أهم المحاور التالية:

- أكدت اغلب الدراسات على خطورة الاحتيال والفساد المالي على اقتصاديات الدول ، وضرورة وجود آليات واضحة ومجموعة من المجهودات لمواجهة ممارسات الفساد والاحتيال المالي ، وان الآليات التي تستخدم في الوقت الحالي غير كافية ، وان المراجعة الخارجية تواجه قصور بخصوص الحد من الفساد لأسباب كثيرة منها (فجوة التوقعات).
- تناولت العدد من الدراسات ماهية وأسباب الفساد والاحتمالي المالي ، وما هي اشكال ومظاهر الفساد والاحتمال المالي موضحة الاسباب وراء انتشاره مع تقسيم هذه الأسباب الى عدة مجموعات ، وبعضها تعرض لمؤشرات قياس الفساد.
- ركزت معظم الدراسات على مفهوم وأهمية المراجعة القضائية ، ونشأة المراجعة القضائية مع سرد التطور التاريخي لها متناول أهمية واهداف المراجعة القضائية ودورها في الكشف عن الغش والاحتمال في القوائم المالية وممارسات إدارة الأرباح.
- في حين تناولت بعض الدراسات ان المراجعة الخارجية في ظل الأوضاع الحالية لا تستطيع ان تقوم بدورها في اكتشاف الاحتمال الفساد المالي بالكفاءة المطلوبة ، الامر الذي يزيد من أهمية المراجعة القضائية في حالة اعتمادنا عليها في الكشف عن الفساد والاحتمال المالي.
- تُعد هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة ، من حيث تسليط الضوء على كافة الجوانب الإيجابية التي يمكن ان تحققها المراجعة القضائية وأثرها على الحد من الاحتمال والفساد المالي بالبيئة المصرية.
- قلة الدراسات التي تطرقت لتوضيح صور الفساد والاحتمال المالي التي ارتبطت بعمليات التحول الرقمي التي ارتبطت بممارسة العمليات بمختلف القطاعات والمؤسسات بالبيئة المصرية.
- لم تنطرق غالبية الدراسات للتغيرات التي تحدث في ممارسات الاعمال حالياً وخاصة في ظل تبني الدولة المصرية الشمول المالي والتنمية المستدامة ضمن خطة مصر ٢٠٣٠ ، وما ترتب على ذلك عمليات التحول الرقمي والشمول المالي في غالبية القطاعات ، وما صاحب ذلك في تطور أساليب ممارسة الاحتمال والفساد المالي ، ولتعظيم الاستفادة من عمليات التحول الرقمي والشمول المالي تبنت هيئة الرقابة الادارية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المرحلة الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨) ، والمرحلة الثانية (٢٠١٩-٢٠٢٢) ، وان المراجعة القضائية بآليات و اجراءاتها تسهم بشكل فعال لعمليات التحول الرقمي في الكشف والحد من الاحتمال والفساد المالي بالبيئة المصرية.
- هذا وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها تتناول أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتمال المالي بالبيئة المصرية في ظل عمليات التحول الرقمي والشمول المالي الذي تشهده البيئة المصرية.

ومن ثم يهدف هذه البحث الى تحديد أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتمال المالي بالبيئة المصرية.

٤- أهداف البحث:

- يتجسد الهدف الرئيسي للبحث في الكشف عن أثر آليات المراجعة القضائية (الاساليب - المتطلبات - المبررات -التحديات) لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتمال المالي بالبيئة المصرية، وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية :
- تحديد ماهية طبيعة وصور وأساليب الفساد والاحتمال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
- التعرف على طبيعة المراجعة القضائية وتحديد اهم مبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتمال المالي بالبيئة المصرية.

- تحديد أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- الكشف على أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٥- أهمية البحث:

وتتجسد أهمية البحث في كل من :

(أ) الأهمية العلمية :

- مساندة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي برزت نتيجة انتشار الفساد والاحتيال المالي والحاجة الى آليات المراجعة القضائية.
- تسليط الضوء على احدى الاتجاهات المعاصرة في علم المحاسبة والمراجعة وهي المحاسبة القضائية.
- تساهم المراجعة القضائية في زيادة كفاءة أداء وظيفة المراجعة الخارجية وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، وإعادة الثقة في احكام المراجعة.
- تعزيز الدور الفعال للمراجعة القضائية في الحد من الاحتيال والفساد المالي بالبيئة المصرية.

(ب) الأهمية العملية :

- الحد من انتشار الاحتيال والفساد المالي في البيئة المصرية والتعرف على صوره وأساليبه في البيئة المصرية في ظل عمليات التحول الرقمي.
- المساعدة في اكتشاف حالات الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي وفي ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.
- تلبية حاجة القضاة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، الى خفض معدل الجرائم المالية وتأييد الدعاوي القضائية والحد من تكرار عمليات الاحتيال والفساد المالي.
- طمأنة المستثمرين والافراد المتعاملين في البيئة المصرية حول عدم وجود فساد مالي مما يسهم في زيادة الاستثمارات ودفع عجلة التنمية.
- تزايد أهمية استخدام المراجعة القضائية في مكافحة الاحتيال والفساد المالي في البيئة المصرية.
- تعميق دور وظيفة المراجع القضائي والمتطلبات التي يحتاجها للحد من الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي ، لتحقيق الاستفادة منها من قبل هيئة الرقابة الإدارية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) – (٢٠١٩-٢٠٢٢).

٦- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فيما يلي :

- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن طبيعة وصور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن طبيعة المراجعة القضائية ، واهم مبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- يوجد أثر معنوي لتفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية

٧- منهج البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي ، وذلك على النحو التالي :

١/٧- **المنهج الاستنباطي** : يستهدف الباحث من خلال هذا المنهج تحديد ماهية وصور الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي ، وكذلك توضيح طبيعة المراجعة القضائية وأسباب اللجوء إليها واجراءاتها ومتطلباتها كآلية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، وأيضاً الكشف عن أثر تفعيل المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك في ضوء دراسة وتحليل ما ورد بالفكر المحاسبي التي تناولت متغيرات البحث.

٢/٧- **المنهج الاستقرائي** : سيعتمد الباحث على هذا المنهج في اجراء الدراسة الميدانية ، وذلك لدراسة أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٨- حدود البحث:

- لن يتناول البحث أسباب وصور الاحتيال والفساد المالي ، الا بالقدر الذي يفيد البحث.
- لن يتم التطرق الى مؤشرات قياس الاحتيال والفساد المالي وكذلك اسبابه لأن الغرض ليس قياس حجمه ولكن الغرض هو الكشف والحد منه أيا كان حجمه.
- تناول موضوع تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي في منع واكتشاف الاحتيال والفساد المالي بالبيئة المصرية ، دون التعرض الى دور المراجعة الداخلية وآليات الحوكمة ، ودور المراجعة القضائية في المشاكل المالية وغير المالية التي يفرزها التشخيص الدقيق لعمليات الاحتيال والفساد المالي.

٩- خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث، وسعياً نحو تحقيق أهدافه، واعتماداً على منهجه لاستخلاص أهم النتائج وتقديم التوصيات تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي :

- القسم الأول : الإطار العام للبحث .
- القسم الثاني : الإطار النظري للمراجعة القضائية.
- القسم الثالث : الإطار المفاهيمي للفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- القسم الرابع : محددات تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- القسم الخامس : الدراسة الميدانية بالبيئة المصرية.
- القسم السادس : النتائج والتوصيات البحثية.

ثانياً: الإطار النظري للمراجعة القضائية:

١- مفهوم المراجعة القضائية :

ازداد الاهتمام بالمراجعة القضائية بعد الانهيارات الاقتصادية لمختلف المنظمات الاقتصادية الدولية بسبب الفساد والاحتيال المالي ، مما زاد من النزاعات القضائية أمام المحاكم وفي الوقت نفسه لا تقتصر خدمات المراجعة القضائية على السلطات القضائية ولكنها مطلوبة للعديد من الأطراف مثل البنوك والشرطة ، شركات التأمين والمنظمات الحكومية. فعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبة العامة المعتمد (AICPA) بأنها "تطبيق المعرفة المتخصصة في المحاسبة والمراجعة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المراجع القضائي ، لجمع الأدلة وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج وإبلاغها في قاعة المحكمة أو مجلس الإدارة أو أي مكان إداري (Firas, 2021).

بينما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها : تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني (CPA) في جمع وتحليل وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها للمحكمة ، ومجلس الإدارة أو الجهات القضائية والتنفيذية الأخرى (Elzain , 2021).

في حين عرفها (الخضر ، ٢٠١٨) بأنها إحدى فروع المحاسبة والمراجعة الحديثة التي تقوم بالاعتماد على المعرفة المتكاملة بأساسيات ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة العامة وأمور قانونية

متعلقة بالبحث والتحري وأمور أخرى متعلقة بتكنولوجيا المعلومات ، والتي تتم بواسطة شخص مؤهل علمياً وعملياً ، يتسم بمهارات متخصصة في المحاسبة والمراجعة بجانب مهارات في البحث والتحري مما يجعله مؤهلاً لأن يكون خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر دقة وعمقا وشمولاً من المراجع الخارجي ، بما يساعده على إبداء الرأي الفني المتخصص المحايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية لرجال القضاء يساعدهم على البت في النزاعات القضائية وتحقيق العدالة.

وتناولها (حسن ، ٢٠٢٠) بأنها " نظام فرعي من نظام المعلومات المحاسبية يهدف إلى توفير معلومات محاسبية تساعد في توفير اليات تعمل على ترشيد القرار القضائي في مكافحة ومقاواة الغش المالي يهدف الى توفير معلومات محاسبية تساعد في توفير اليات تعمل على ترشيد القرار القضائي في مكافحة ومقاواة الغش المالي والتهرب الضريبي والجمركي وغسل الأموال".

في حين تناولها (بن العربي ؛ وآخرون ، ٢٠٢١) بأنها " المراجع الذي يستخدم خصائصه وسماته السلوكية ومهاراته المهنية والعلمية في المحاسبة والمراجعة والتحليل والاتصال الشفهي والكتابي ، والمعرفة بالقانوني المدني والجنائي ، وتقنية الحاسوب والأدوات البرمجية في التحليل والاكتشاف وجمع الأدلة ، وتفسير المعلومات المالية والمحاسبية لغرض الدعم القضائي أو التقييم والتحقيق المحاسبي.

وفي ضوء استقرار التعريفات السابقة للمراجعة القضائية نجد انه لا يوجد تعريف محدد للمراجعة القضائية ، ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف المراجعة القضائية بأنها مجال من مجالات المراجعة والتي تتطلب فيمن يقوم بمزاوتها الامام بمجموعة من المهارات المختلفة مثل مفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة، ومهارات التقصي والتحقيق وممارسة أعلى درجات الشك المهني، في ضوء المعرفة بالأمور القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والتي تستخدم لتقديم رأي مهني مستقل حول المشاكل القانونية والدعاوى القضائية، ومنع أو الحد من جرائم الاحتيال والفساد المالي واكتشافها والتقرير عنها وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها والمتواطئين معهم.

٢- أهمية المراجعة القضائية :

من خلال استقراء العديد من الدراسات (حسن ، ٢٠٢٠ ؛ Ankita , 2021 ؛ Nazarova k. et al , 2020 ؛ Hendi , 2021) بشأن أهمية المراجعة القضائية ، نجد أن المراجعة القضائية تستمد أهميتها من الآتي :

- انها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل ، فيما يتعلق بتقديم أساليب تساعد على الحد من الفساد والاحتيال المالي.
- عم كفاية الإجراءات الواردة بمعيار المراجعة رقم (٢٤٠) لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهري في القوائم المالية ، وعد تعرضه لمفهوم الفساد بشكل صريح.
- تمثل تطوراً متكاملاً للمراجعة والقانون معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية وكشف الفساد المالي والاحتيال المالي.
- بوجه عام يتم استخدام المراجعة القضائية كمجال محاسبي متخصص للتحقيق في الاحتيال وتحليل المعلومات المالية في الدعاوى القضائية.
- تعتمد المراجعة القضائية على استخدام منهج نظامي مستقل للدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات من أجل التأكد من وجود الاحتيال او احتمال حدوثه.
- تستخدم المراجعة القضائية المحاسبة والمراجعة والمهارات التحقيقية لتقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية وكشف الفساد المالي والاحتيال المالي.
- تساعد على اعداد مراجع قضائي يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر عمقاً وشمولاً ودقة من تحريات المراجعة الخارجية.
- تساعد على تقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية بما يساهم في تأييد الدعاوى القضائية وتنوير رجال القضاء ومساعدتهم على إقرار الحق وتحقيق العدالة.
- عدم وجود مؤسسات مهنية يمك أن توفر خدمات حقيقية للقضاء حول المعلومات المحاسبية ، حيث ان انتشار الفساد وتزايد حالات الاحتيال والمنازعات الاقتصادية أدى الى تفاقم الكثير من المشاكل.

- اجراء التحليل والتحقيق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة ، فضلا عن المثل أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك.
 - تقليل فجوة التوقعات وهي التي تمثل الاختلاف بين ما يعرفه المحاسبين القانونيين عن دورهم في ضبط الغش وبين ما هو متوقع منهم.
 - القصور في المراجعة التقليدية حيث أصبحت المراجعة التقليدية غير قادرة على اكتشاف حالات الغش في القوائم المالية خاصة مع نمو الاستخدام التكنولوجي في الأعمال .
 - ضعف وقصور التشريعات القانونية والمحاسبية في حل المشاكل وخصوص التشريعات القانونية التي تعالج الفساد المالي والإداري.
- يرى الباحث من خلال استعراض أهمية المراجعة القضائية ان الاهتمام بالمراجعة القضائية زاد بشكل ملحوظ بسبب الانتشار الواسع لعمليات الغش والفساد والاحتيال المهارات ، مما زاد من أهمية الحاجة للمراجعة القضائية في ظل عدم قدرة الآليات الرقابية والمراجعة الخارجية في الكشف عن الفساد والاحتيال المالي في البيئة المصرية.

٣- أهداف المراجعة القضائية :

- تناولت العديد من الدراسات أهداف المراجعة القضائية (السيد ، ٢٠١٧ ؛ عبد الرحمن ، ٢٠٢٠ ؛ Hendi (2021)، حيث تسعى المراجعة القضائية الى تحقيق عدد من الأهداف منها :
- تحديد المناطق أو الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الاحتيال والفساد المالي وتجميع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأياً فنياً مهنياً محايداً يساعد على تأييد الدعاوي القضائية.
 - توفير مراجعين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة الكاملة بالمحاسبية والمراجعة ومهارات النقصي والمعرفة القانونية ليكونوا خبراء أو مستشارين يساهمون في تأييد الدعاوي القضائية وتنوير القضاء ومعاونته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.
 - حماية المال العام من الغش وسوء الاستخدام والمساهمة في زيادة وكفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الخارجية.
 - طمأنة المستثمرين والمساهمين والمقرضين على الحالة المالية للشركات، واستبعاد شكوكهم حول وجود غش في القوائم المالية أو شبهة فساد مالي.
 - التحقق والتحري من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف حول عملية الفساد والكشف عنها ، وتقدير الأضرار المالية المتكبدة او المحتمل الحدوث.
 - المساعدة في رفع كفاءة وأداء الهيئات الرقابية والاشرفية من خلال الآليات والأساليب التي توفرها في دعم هذه الجهات في الحد من الفساد والاحتيال المالي.
 - التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها فضلاً عن اكتشاف حالات التهرب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.
 - المساهمة في الحد من عمليات الفساد الإداري والمالي والكشف عن الأدلة التي القوية لدعم هذه العمليات لتحديد المسئول عن ارتكاب الاحتيال.

يرى الباحث من خلال استقراء الأهداف التي تسعى اليها المراجعة القضائية يرى الباحث أن اهم هذه الأهداف القيام بالتحري عن عمليات الاحتيال والفساد المالي والتصدي للجرائم الاقتصادية الأخرى التي يصعب على شركات المراجعة المستقلة أو الهيئات الرقابية الحكومية على القيام بالحد منها ، وكتابة تقرير عن هذه العمليات ورفعها للجهات القضائية للبت فيها.

٤- مجالات استخدام خدمات المراجعة القضائية :

- تناولت العديد من الدراسات (عبد الحليم وآخرون ، ٢٠٢١ ؛ عبد الرحمن ، ٢٠٢٠ ، Katerina et al , & 2020 & Onuora et al , 2021) مجالات تطبيق واستخدام المراجعة القضائية ، حيث يمكن تحديد بعض مجالات الخدمات التي تقدمها المراجعة القضائية في النقاط التالية :
- تقديم الاستشارات لحل النزاعات المالية التي تنشأ بين الشركاء في الشركات او بين الشركات والجهات الخارجية كالضرائب ومصحة الجمارك.

- شهادة خبرة في الشؤون المالية حيث يعتبر المراجع القضائي بمثابة شاهد خبير يتم الاستعانة به في القضايا الكبرى.
 - الدعاوي القضائية المتعلقة بالجرائم المالية مثل أنشطة التجارة في السلع غير المشروعة ، أنشطة التعرب الضريبي والجمركي ، أنشطة الرشاوي والتربح من خلال الوظائف العامة ، الاختلاس من الأموال العامة ، الدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة في الأوراق المالية.
 - الموضوعات المتعلقة بالفساد والاحتيال المالي وقضايا سرقة الملكية الفكرية والاستخدام غير الشرعي لها.
 - الموضوعات المتعلقة بالممارسات الاحتيالية الملازمة لاستخدام التكنولوجيا المتسارعة في بيئة العمل الإلكترونية كالاختيال السيبراني.
 - تقييم مدى الالتزام بالتشريعات والقوانين المتعلقة بالهبات والتبرعات والاعانات الحكومية وغيرها.
 - الدعاوي القضائية المتعلقة بالجرائم المالية في البيئة الرقمية مثل سرقة المعلومات الخاصة بالحسابات المصرفية ، سرقة الأرقام الخاصة ببطاقات الائتمان ، الوصول الى الحواسيب الحكومية او الخاصة بطرق غير مرخصة وغيرها من صور الاحتيال الحديثة.
- ويرى الباحث بان خدمات المراجعة القضائية تتسم بالتنوع والاتساع لتغطي كافة الجرائم المالية المتعلقة بالاحتيال والفساد المالي الامر الذي زاد من اهميتها ، فيعتبر الفساد والاحتيال المالي بكافة صوره من أهم مجالات استخدام المراجعة القضائية ذات التأثير المباشر للتنمية المستدامة المستهدفة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، لذا يركز هذا البحث على اليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٥- الفرق بين المراجعة الخارجية والمراجعة القضائية :

تختلف المراجعة القضائية كثيراً عن المراجعة المالية التقليدية (الخارجية) ، فالغرض الرئيسي من عملية المراجعة التقليدية هو فحص القوائم المالية للشركة من اجل ابداء الراي حول مدى عدالة البيانات المالية ، وما إذا كان قد تم اعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، اما المراجعة القضائية فتهدف الى فحص البيانات المالية وغير المالية لتحديد المعاملات وغير المالية لتحديد المعاملات المشكوك فيها والمناطق المعرض لمخاطر الغش والاحتيال وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها. ويمكن بيان أوجه الاختلاف بين المراجعة المالية التقليدية (الخارجية) والمراجعة القضائية من خلال الجدول التالي :

أوجه المقارنة	المراجعة الخارجية	المراجعة القضائية
الهدف	مراجعة القوائم المالية للشركات بهدف ابداء رأي في محايد عن أعمال الشركة ككل وعن مدى صدق وعدالة القوائم المالية ككل وما يرتبط بها من بنود، فهي تنظر إلى الأرقام ولا تركز على مفردات أو عناصر بعينها، وتكتفي عند اكتشاف غش أو احتيال بتقديم تقارير سلبية أو آراء متحفظة أو الامتناع عن تقديم رأي، وبالتالي تكون أكثر اتساعاً وأقل عمقاً.	فحص البيانات المالية وغير المالية لتحديد المعاملات المشكوك فيها والمناطق المعرضة لمخاطر الغش أو الاحتيال، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الاحتيالات والمتواطئين معهم، وبالتالي فهي تنظر إلى ما وراء الأرقام، حيث يتم الاهتمام والتركيز على تعاملات وعناصر معينة، وبالتالي تكون أكثر عمقاً وأقل اتساعاً.
المهارات المطلوبة	المهارات المطلوبة لإعداد وعرض القوائم المالية ، والالمام بمعايير المحاسبة والمراجعة.	مهارات متخصصة ومتكاملة في كل من المحاسبة والمراجعة والقانون وغيرها من المعارف.
التوقيت	متكررة ، تؤدي على أساس منتظم ومتكرر	غير متكررة ، تؤدي بناء على اشتباه أو ادعاء أو شكوى.
النطاق	تتم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي تتحدد بناء على الأهمية النسبية للمخاطر المحتملة التي يستطيع المراجع تحديدها بناءً على خبرته المتركمة والمزاعم المقدمة من الإدارة.	نادراً ما يستطيع المراجع القضائي وضع تصوراً كاملاً لما سيقوم به نظراً لاختلاف كل تكليف عن غيره واختلاف المصادر المتاحة للأدلة، كما أنه لا يثق أو يعتمد على المزاعم المقدمة من الإدارة.
درجة الالتزام	الزامية	تؤدي استجابة لحدث ما وتكليف من جهة معينة.

تخدم مصلحة الجهة التي تقوم بتوظيف المراجع القضائي التي قد تكون شركات ، جهات حكومية ، جهات قضائية.	تخدم المصلحة العامة لجميع الأطراف المستخدمة للقوائم المالية	خدمة العميل
التوصل إلى حقائق تؤكد أو تنفي الشكوك والادعاءات وكشف حالات الغش والاحتيال وتقديم النتائج للجهة المعنية أو تستخدم كدليل في المحاكم لحل النزاعات القضائية.	توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية وتقديم التقرير للجمعية العامة للمساهمين.	الهدف من تجميع الأدلة
فحص تفصيلي شامل لجميع العناصر والتعاملات محل الشك والتحقيق.	مراجعة اختبارية تشمل عينة من العمليات خلال فترة المراجعة	المعلومات التي تشملها المراجعة
تحديد مواطن الضعف والقصور وأوجه المهارات، حيث ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن تكون نظم الرقابة الداخلية مدخلات أو وسيلة للغش والاحتيال.	تحديد مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية كأساس يعتمد عليه في تحديد كمية اختبارات المراجعة حجم العينة التي تقتصر عليها عملية المراجعة.	الهدف من فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

المصدر : (الوكيل ، ٢٠١٨ ؛ Madzivire et al , 2020 & Rajat , 2018) ، ويتصرف من الباحث. من خلال هذه المقارنة نجد ان هناك اختلاف بين المراجعة الخارجية والمراجعة القضائية من حيث الهدف والنطاق والمهارات الواجب توافرها في القيام بعملية المراجعة ، ويرى الباحث انه بالرغم من انه مفهوم المراجعة القضائية مفهوم قديم ، ولكن ما جعل منه حديث نسبياً الأنهيارات المالية والمشاكل المحاسبية ونوعية الفساد المالي وممارسات الاحتيال المالي التي ظهرت في الآونة الأخيرة. وهذا ما سيتناوله الباحث في الأقسام القادمة من خلال تناول مفاهيم وأسباب وصور الفساد والاحتيال المالي ، ومتطلبات تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

ثالثاً : الإطار المفاهيمي للفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية:

١ - مفهوم الفساد والاحتيال المالي :

لا يوجد تعريف محدد للفساد المالي ، فعرفه (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠) على أنه "الانحرافات المالية ، ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ووحدااتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للمحاسبات المختص بفحص ومراقبة حسابات أموال الحكومة والهيئات والوحدات العامة ويتركز الفساد المالي أساسا في المعاملات التي تكون المؤسسات العامة طرفاً فيه .

فيما تناول (عبد الرحمن وآخرون ، ٢٠٢٠م) الفساد المالي على انه المخالفات المالية التي تتضمن :

- ✓ القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور والقوانين واللوائح.
- ✓ مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة وضبط الرقابة على تنفيذها.
- ✓ التلاعب في الأموال على شكل جرائم السرقة والاختلاس والاحتيال.
- ✓ مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشؤون المخازن وكافة المجالات والقواعد والإجراءات والنظم المحاسبية السارية.

في حين تناول (Bassey , 2018) تعريف الفساد المالي بأنه تعرض الأموال العامة والأنظمة القانونية والأمن الاجتماعي للمخاطر المتعلقة بالسرقة والاحتيال ، وهو سلوك غير أخلاقي وتصرفات غير منضبطة ، وإساءة توجيه الاعتمادات والإيرادات لتحقيق منافع ذاتية و ثراء في ظل غياب آليات الرقابة الفعالة. اما الاحتيال المالي فقد عرفه (Arttika et al , 2021 & Akinbowale et al , 2020) على انه استخدام المهنة لتحقيق مكاسب شخصية أو منفعة ، او هو عمل متعمد لخداع الأشخاص او المنظمة للاستفادة من مواردهم وهو يتضمن إجراءات مخطط لها وتنفيذها بعناية تهدف الى استغلال موارد المنظمة لتحقيق مكاسب شخصية. وتنقسم فئات الاحتيال في أي قطاع وفقاً لجمعية الفاحصين المعتمدين الى ثلاثة وهي :

- ✓ اختلاس الأصول : ينشأ اختلاس الأصول في حالة يسيء فيها الموظف استخدام موارد المنظمة أو سرقتها ، يمكن ان يكون في شكل سرقة نقدية أو مخططات فواتير كاذبة أو تقرير نفقات مبالغ فيها.
 - ✓ الفساد : تنشأ مخططات الفساد في حالة ينتهك فيها الموظفين المستأجرين في المعاملات التجارية أو العقود أو المشتريات بإساءة استخدام التأثير المهيمن لتحقيق مكاسب شخصية مباشرة أو غير مباشرة مثل التي قد تحدث في القضايا المتعلقة بالرشوة أو تضارب المصالح.
 - ✓ الاحتيال في البيانات المالية : حيث يمكن للموظف انشاء عمداً كاذباً أو مضللاً أو اغفلاً في التقارير المالية أو البيان المالي للمؤسسة والذي يشمل عرض إيرادات وهمية أو اعداد فواتير للمنتجات والخدمات التي لم يتم تقديمها والتعديلات الكاذبة في السجلات.
- ويرى الباحث من خلال استقراء العديد من الدراسات انه لا يوجد تعريف محدد للفساد والاحتيال المالي الا ان كل الدراسات تكاد تتفق على الآثار السلبية للفساد والاحتيال المالي ، وعلى ضرورة تطوير آليات الكشف والحد من الفساد والاحتيال المالي ، وهذا ما يسعى اليه الباحث من خلال تفعيل آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي.

٢- صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

تعدد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، والتي سوف يتم تقسيمها لأغراض البحث الى صور وأساليب تقليدية ويقصد بكلمة تقليدية بصور وأساليب موجودة قبل الاتجاه نحو التحول الرقمي والشمول المالي ومازالت موجودة ، وصور وأساليب حديثة ويقصد بها صور وأساليب نتجت نتيجة عمليات التحول الرقمي وتمثل تحدياً ومخاطر ترتبط باستخدام التقنيات المالي لعمليات التحول الرقمي وذلك على النحو التالي:

(أ) صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية:

- **الرشوة :** تعرف الرشوة بانها دفع مال من قبل شخص او عدد من الأشخاص الى جهة معينة قد تكون فرداً أو مؤسسة أو شركة من اجل الحصول على مكاسب غير مشروعة أو تولي منصب معين او لتسوية التهرب من بعض الالتزامات المالية الأخرى او القانونية (لطي ، ٢٠٢٠ ؛ مجذوب ، ٢٠٢١).
- **غسل الأموال :** ويعني التعامل مع أي موال ناتجة عن عمليات غير مشروعة وخطط هذه الأموال بأموال أخرى مشروعة من خلال استثمارها في مؤسسات مصرفية او مالية او أي مشاريع قانونية بهدف إخفاء او طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لا كسابها صفة الشرعية (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠ ؛ Akinbowale et al , 2020).
- **الاعتداء على المال العام :** وتشمل جرائم الاختلاس والسرقة والاحتيال والغش وتعرف هذه من خلال السطو على نقود أو أشياء ذات قيمة تعود للمال العام من قبل أناس رسميين يعمدون الى إساءة استغلال مواقع المسؤولية التي هم فيها (عبد الرحمن وآخرون ، ٢٠٢٠م).
- **التهرب الضريبي والجمركي :** حيث يعد التهرب الضريبي والجمركي أحد اشكال الفساد المالي يهدف المتهرب من خلاله الى عدم سداد ما عليه من ضرائب او جمارك ، مما يؤدي الى نقص موارد الدولة وبالتالي اضعاف قدرتها (بن العربي وآخرون ، ٢٠٢١ ؛ Akinbowale et al , 2020).
- **التزوير :** يقصد به تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر بإحدى الطرق المادية أو المعنوية التي بينها القانون تغييراً من شأنه احداث ضرراً بالمصلحة العامة او شخص من الأشخاص (لطي ، ٢٠٢٠ ؛ مجذوب ، ٢٠٢١).
- **الثراء غير المشروع :** هو أحد صور الفساد المالي يعرف بانه استغلال الموظف الثغرات الموجودة بالقوانين والتعليمات أو الأنظمة لينفذ من خلالها ما يعود بالنفع الكثير فتزداد أمواله واصوله بشكل لا يتناسب مع مدخلاته الحقيقية ولا يستطيع الشخص تعليل تلك الزيادات بصورة معقولة (عبد الرحمن وآخرون ، ٢٠٢٠م).

- **الاضرار بالأموال أو المصالح :** حيث قد يترتب على ممارسة الموظف لوظيفته الحاق ضرر بالمال العام أو المصالح التي يشرف عليها نتيجة سوء الممارسة المهنية والإهمال كقيام الموظف المسؤول عن مصالح معينة بتخريب المال العام بجعله غير قابل للاستعمال (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠).
- **إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية :** وتتمثل بمحاولات الإدارة لتضليل الأرباح المفصح عنها وذلك بسبب المرونة بالمعايير المعمول بها من خلال استخدام أساليب محاسبية معينة مثل تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات ، والقيام بتمهيد الدخل وغيرها من الأساليب الأخرى بغرض تحقيق مصالح خاصة أو التأثير على العلاقات التعاقدية بين الإدارة والمالكين.

(ب) صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي الحديثة:

- الاحتيال المالي الناتج عن الهجمات السيبرانية المتعددة للقطاعات الحكومية والمؤسسات المصرفية.
- الاحتيال المالي الناتج عن سرقة المعلومات الخاصة بالحسابات المصرفية.
- الاحتيال المالي الناتج عن سرقة الأرقام الخاصة ببطاقات الائتمان.
- الاحتيال المالي الناتج عن الوصول الى الحواسيب العامة والخاصة بطرق غير مرخصة.
- انتهاك حقوق الملكية الفكرية والأدبية من خلال صناعة نسخ غير أصلية ونشرها.
- استخدام المنظمات الإرهابية أسلوب التضليل.

ويرى الباحث ان صور وأساليب الاحتيال المالي سواء كانت تقليدية أو حديثة ، فكما سبق وذكرنا فان التركيز يكون على كيفية الحد منها من خلال البحث عن كل الأساليب والآليات المتاحة ، لذلك يسعى الباحث لتقديم إطار لتفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية أياً كانت صورته واسبابه.

رابعاً: محددات تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

يسعى الباحث في هذا الجزء الى وضع إطار لتفعيل المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية معتمداً في ذلك على عدة محاور تبدأ بمبررات الاتجاه الى المراجعة القضائية وتنتهي بالمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي ، ويعمد الإطار على خمس محاور أساسية وهي :

- مبررات الاتجاه نحو استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- أساليب المراجعة القضائية التي تستخدم في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- التحديات التي تواجه استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- المتطلبات التي يجب توافرها في المراجع القضائي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- المتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

١- مبررات الاتجاه نحو استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

هناك العديد من المبررات التي أدت الى الاتجاه نحو استخدام خدمات المراجعة القضائية كآلية للحد من ممارسات الاحتيال والفساد المالي في البيئة المصرية والتي منها ما يلي :

١/١- اهتزاز ثقة المجتمع في أداء المراجعين الخارجيين (فجوة التوقعات) : ظهرت الحاجة الى المراجعة القضائية ك مجال محاسبي جديد يعمل على تضيق فجوة التوقعات في المراجعة وهو الامر الذي انعكس على جهود المنظمات المهنية وتوصيات مجلس الرقابة على اعمال مراجعي حسابات الشركة المقيدة في البورصة

الامريكية على ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية سواء بصفة دورية منتظمة أو بصورة مفاجئة من حين لآخر.

٢/١- **عدم وضوح دور ومسئولية المراجعين الخارجيين تجاه مكافحة الفساد المالي:** يعتمد المراجع الخارجي عند مراجعته للقوائم المالية على كل من معايير المراجعة المصرية ومعايير المراجعة الدولية (وذلك فيما لم يصدر بشأنه معيار مصري) ، وبالتحليل نجد ان أساليب واجراءات المراجعة الحالية غير كافية لكشف حالات الفساد المالي بسبب الدور التقليدي له وبسبب عدم وجود معيار صريح يلزمه بذلك (عبد الحليم وآخرون ، ٢٠٢١).

٣/١- **حاجة القضاء إلى خبراء استشاريين يدلون بأرائهم حول المخالفات والجرائم المالية:** أدى ارتفاع معدل الدعاوى والمنازعات القضائية وانتشار الجرائم المالية والتي منها غسل الأموال والتهرب الضريبي والجمركي إلى زيادة حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم وابداء آرائهم حول تلك المنازعات، لذلك تم اللجوء إلى المراجعة القضائية بما لديها من أساليب وبما يتمتع به المراجعين القضائيين من خصائص ومعارف ومهارات مختلفة ومتعددة (إبراهيم ، ٢٠١٦).

٤/١- **التطور التكنولوجي المتسارع وزيادة استخدام التقنيات المالية:** وتتنوع الأساليب الاحتمالية ، وعدم قدرة اليات الجهات الرقابية على الحد من الأساليب الاحتمالية الحديثة ، مما أدى الى زيادة الطلب على خدمات المراجعة لما يتوافر لدى المراجع القضائي من مهارات وأساليب تساعده في ذلك (عبد الحليم وآخرون ، ٢٠٢١).

٥/١- **استشراء الفساد والغش وتعدد أساليب الاحتيال المالي :** فبالرغم من تبني الآليات والمداخل لمحاربة الفساد الا انه مازال موجوداً ومتغلغلاً وضارياً بجذوره في الكثير من النظم وربما يرجع الى ان هناك بعض العقبات التي تقف امام تشخيصه ومكافحته وعلاجه وإحدى هذه العقبات عدم توافر خدمات مهنة الفحص القانوني بشقيها التفصي والدعم القانوني ، وحيث يعتبر الفحص القانوني الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني ومخرجاته وتوفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية (إبراهيم ، ٢٠١٦).

٦/١- **قصور نظم الرقابة الداخلية في الكشف عن الفساد والاحتيال المالي :** أدى قصور نظم الرقابة الشركات والوحدات في اكتشاف ومكافحة عمليات الغش والفساد المالي إلى استمرار وقوع عمليات الاحتيال المالي، خاصة في ظل انتشار التطورات التكنولوجية الحديثة واستخدامها من قبل المحتالين والذين يتمتعون بخبرة ومهارة ومعرفة تمكنهم من ارتكاب جرائم احتيالية بشكل يصعب اكتشافه، مما يزيد الحاجة إلى المراجعة القضائية نظراً لما تتميز به من أساليب ومهارات تجعلها الأكفأ والأجدر على الحد من عمليات الاحتيال.

٧/١- **إشارة بعض النصوص القانونية على أهمية الاستعانة بخدمات المراجعة القضائية:** فعلى سبيل المثل نجد من اطلع على قانون مكافحة غسل الأموال المصري أن المادة الثالثة بهذا القانون تنص على أن ينشأ بالبنك المركزي المصري وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة عمليات غسل الأموال، ويلحق بها عدد كاف من الخبراء والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام القانون. كل ذلك يمكن أن يخلق طلباً على خدمات المراجعة القضائية (اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال المصري، ٢٠١٦)

٢- **اساليب المراجعة القضائية التي يمكن استخدامها في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :**

يقصد بأساليب المراجعة القضائية مجموعة التقنيات التي يستخدمها المراجع القضائي للمهمة التي هو بصدد تنفيذها، ويمكن بيان بعض الأساليب التي يمكن أن يستخدمها المراجع القضائي للقيام بالكشف عن الفساد والاحتيال المالي والحد منه فيما يلي :

١-٢- **المراجعة التفاعلية Reactive audit :** وتهدف هذه المراجعة الى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود فساد مالي او ممارسات احتيالية ، وتحديد الأشخاص المسؤولين والمتواطئين معهم في حالة الوجود ، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية المتعلقة بذلك.

٢/٢- **المراجعة الاستباقية (الوقائية) Proactive audit** : وتهدف هذه المراجعة الى الفحص من عدة جوانب مختلفة وتتمثل هذه الجوانب في :

✓ **التحقيق التشخيصي**: وهي تتضمن فحص العمليات غير العادية والعمليات التي تتضمن شبهة فساد مالي.

✓ **المراجعة القانونية**: ويتم ذلك بهدف التحقق من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشآت، وتقييم أوجه الضعف والثغرات الموجودة بتلك النظم، حيث ينظر إليها من زاوية أنه كيف يمكن أن تكون نظم الرقابة الداخلية مدخلاً للغش والانحرافات المالية والتي تسمح بممارسة الاحتيال المالي.

✓ **الالتزام المنظم**: وفيها يتم إجراء التحريات اللازمة وتجميع الأدلة المناسبة للتأكد من مدى التزام القطاعات والمنشآت المختلفة بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة الفساد وأنه ليس هناك انتهاكات أو تجاوزات بخصوص ذلك.

٣/٢- **المراجعة المستمرة**: أحد أساليب المراجعة القضائية التي تستخدم لاكتشاف الفساد والاحتيال المالي الناتج عن سوء استخدام الأصول ، والأنشطة غير الملائمة ، والأشياء الشاذة ، حيث يتم وضع علامة على الاحداث التي يتم تقييمها ضمن الأخطاء لغرض متابعتها. (الخضر ، ٢٠١٨).

٤/٢- **أسلوب تحليل التسلسل الزمني** : أحد أساليب المراجعة القضائية يُستخدم لفحص التفاصيل من بداية حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها ، حيثُ تساعد المراجعين القضائيين في تفسير الترابط الزمني بين الاحداث وتلخيص التحقيقات.

٥/٢- **اسلوب خرائط التعقب** : أحد أساليب المراجعة القضائية التي تُستخدم غالباً في عمليات غسل الاموال يمكن استخدامها لإظهار تدفق الأموال من وإلى البنك من خلال حسابات العميل أو من عميل إلى عميل آخر داخل البنك، وبذلك تساعد تلك الخرائط في الكشف عن عمليات غسل الأموال التي تتم عن طريق البنك (الوكيل ، ٢٠١٨)

٦/٢- **تنقية التنقيب عن البيانات** : يستخدم هذا الأسلوب بمساعدة الاسوب عن حجم البيانات الجديدة أو المخفية أو المعلومات غير المتوقعة ويحتاج الى معرفة جيدة بنظم المعلومات الالكترونية (Firas,2021).

٧/٢- **تحليل مصادر الأموال واستخداماتها**: حيث يهتم هذا الأسلوب بالحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة والمودعة بالبنك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي للعميل، كذلك أوجه استخدام تلك الأموال للتأكد من عدم كونها إحدى مراحل غسل الأموال.

٨/٢- **أسلوب تحليل الصلة**: يقصد به تحليل العلاقة بين الأشخاص والبيانات ، أو بين العديد من الأشياء المختلفة التي لا تظهر من خلال البيانات الأولية وذلك لربط الاحداث ببعضها البعض (الخضر ، ٢٠١٨).

يرى الباحث من خلال استقراء الدراسات التي تناولت أساليب المراجعة القضائية ان هذه الأساليب تتنوع وتتعدد ويتوقف استخدام المراجع القضائي لكل منها على نوع المشكلة المعروضة أمام المحكمة وما يحتاجه من ادلة ، كما يمكننا النظر ايضاً الى أساليب المراجعة القضائية المختلفة الى أساليب للكشف عن الفساد والمساعدة في عمليات التحري والتقصي مثل : أسلوب المراجعة التفاعلية ، وأساليب وقائية للحد من الفساد والاحتيال المالي مثل : أسلوب المراجعة الاستباقية. كما يرى الباحث أن للمراجع القضائي الاستعانة بأية أساليب أخرى يرى أنها تساعد في الكشف والحد عن الفساد والاحتيال المالي.

٣- **التحديات التي تواجه استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :**

تتمثل في التحديات التي تعوق تحقيق الاستفادة الكاملة من آليات المراجعة القضائية في القيام بدورها في الكشف والحد من الغش والفساد والاحتيال المالي ، والتي منها :

- ١/٣- عدم التأهيل العلمي والعملية الكافي لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المراجعة القضائية.
- ٢/٣- عدم الوعي بأهمية المراجعة القضائية ودورها في مكافحة الفساد وعمليات الاحتيال المالي.
- ٣/٣- عدم وجود جهة مهنية رسمية ومستقلة للمراجعين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، وعلى غرار جمعية فاحصي الغش المعتمدين، والجمعية الوطنية للمراجعة القضائية.

- ٤/٣- عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين على كيفية مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالي (الوكيل ، ٢٠١٨).
- ٥/٣- عدم اهتمام الجامعات المصرية وبالأخص أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بأهمية المراجعة القضائية، وقيامها بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالمراجعة القضائية، وإنشاء تخصص جديد للمراجعة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة أسوة بالجامعات العالمية.
- ٦/٣- عدم وجود تشريع أو نص قانوني يلزم باستخدام المراجعة القضائية في الجهات والهيئات الرقابية كالجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية.
- ٤- المتطلبات والمهارات التي يجب توافرها في المراجع القضائي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :**

تتمثل المتطلبات الأساسية الخاصة الواجب توافرها في المراجع القضائي في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والخصائص والسمات الشخصية والمهارات المكتسبة ، التي تمكنه من ممارسة مهنة المراجعة القضائية بكفاءة وفاعلية ، ومن خلال استقراء الباحث للعديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت المتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي ، فتم تجميعها في المتطلبات التالية :

- ١/٤- **متطلبات المحاسبة والمراجعة (المهارات الأساسية لمهنة المحاسبة والمراجعة) :**
- القدرة على فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم مخاطرها وتقييم مدى انجاز الإدارة لأهدافها.
 - القدرة على تحديد نوعية المعلومات المالية المطلوبة وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
 - القدرة على تبسيط المعلومات والمصطلحات المحاسبية.
 - المعرفة والفهم بالمبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة وتحديثاتها المستمرة.
 - القدرة على فهم نظم المراجعة الإلكترونية والمعرفة بنظام الشبكات والبنوك الالكترونية.
 - الفهم الشامل لمخططات الاحتيال وجرائم غسيل الاموال وعمليات الفساد المالي والرشوة.
 - القدرة على فهم النظم المحاسبية القائمة على السحابة والمعرفة بالتقنيات المالية المختلفة.
- ٢/٤- **المتطلبات القانونية (مهارات قانونية عامة ومتخصصة) :**
- الإلمام بالقانون التجاري والمدني والجنائي لفهم قضايا الإفلاس والإعسار المالي والاضرار الاقتصادية والتعويضات وغسيل الأموال والاحتيال والرشوة والفساد وغيرها.
 - الإلمام بقانون الاجراءات وفهم واستيعاب إجراءات المحاكم وكيفية إعداد وتنظيم القضايا.
 - الإلمام بقوانين مكافحة جرائم غسيل الأموال وقانون الضرائب وغيرها من القوانين الأخرى.
 - القدرة على تجميع وتوثيق الأدلة القانونية وفهم وتحليل المعلومات من وجهة نظر قانونية للفصل بين المعلومات الحقيقية والمعلومات المتحيزة أو الكاذبة أو غير الكاملة.
 - مهارات استخدام برامج الحاسب الآلي القضائي وتقديم الدعم القضائي.
- ٣/٤- **المتطلبات الذاتية (المهارات الشخصية والسلوكية) :**
- مهارات شخصية : وتتمثل هذه المهارات في الثقة بالنفس والحزم، الفضول وحب الاستطلاع، سرعة البديهة، الالتزام بأخلاق والنزاهة، العمل بثبات ف ظل ضغوط، القدرة على العمل وسط فريق، الاهتمام بالتفاصيل، المثابرة، الميل إلى الشك، الميل إلى التحليل والتقييم.
 - مهارات سلوكية مهنية: وتشمل مهارات التحريات وإجراء التحقيقات والمفاوضات من خلال:
 - ✓ التفكير بطريقة مرتكبي الأخطاء أو الجرائم.
 - ✓ القدرة على استغلال ما تم التوصل إليه من معلومات وصياغة نتائج التحقيقات.
 - ✓ القدرة على تقديم شهادة الخبير وكتابة التقارير وتقديم الشهادات الشفهية.
 - ✓ القدرة على إجراء المفاوضات والتسويات وحل المنازعات.
 - ✓ القدرة على تطبيق الشك المهني وتحليل وتقييم المعلومات ووضع وتقييم وتطوير الاقتراحات.

٤/٤- المتطلبات التكنولوجية (مهارات استخدام الأدوات التكنولوجية):

- القدرة على استخدام أدوات المراجعة التحقيقية مثل المراجعة التحليلية ، والتنقيب عن البيانات، وتحليل مسار الأموال ، وغيرها من الأدوات التحقيقية
- القدرة على استخدام تطبيقات الحاسب الآلي والشبكات والبرامج الإلكترونية.
- القدرة على استخدام برامج اكتشاف الدليل المنطقي وتحليل البيانات التفاعلي.
- القدرة على استخدام لغة أوامر المراجعة ونظرية الألعاب والأعلام الحمراء.
- القدرة على استخدام برامج تحليل التسلسل الزمني والتخطيط الاستراتيجي.

٥/٤- المتطلبات التنظيمية والإدارية (التنظيمي المهني) :

حيث أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أهمية حصول المراجع القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن شهادة المحاسب القانوني (CPA) وشهادة فاحص الغش المعتمد (CFE) وشهادة خبرة بنظم المعلومات (CISA) بالإضافة الى شهادة المراجع الداخلي (CIA) ، ولكن حتى الآن لا يوجد في مصر قواعد أو شروط محددة للترخيص المهني للمراجع القضائي ، ولا معايير مهنية تحدد طبيعة ممارسة المهنة وهذه ما يسعى الباحث الى توضيحه في الموضوع التالي.

ويخلص الباحث أن المتطلبات والمهارات التي يجب توافرها في المراجع القضائي بصفته الشخص الذي يتولى القيام بعملية المراجعة القضائية متعددة ومتنوعة والتي يمكن تلخيصها في خصائص ذاتية يجب ان يتمتع بها الشخص الذي يتولى عملية المراجعة ، ومعارف يجب عليه القيام بالإلمام بها (المحاسبة – المراجعة – القانون – تكنولوجيا المعلومات – الاتصال – التحليل) ، بالإضافة الي مجموعة من الدورات والمؤهلات العلمية والعملية التي يجب ان يحصل عليه عن طريق الجهات المنظمة للمهنة لكي يصبح مراجعاً قضائياً قادراً على القيام بمهامه بالكشف عن الفساد والاحتيال المالي والحد من.

٥- المتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام في المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

تتمثل هذه المتطلبات في المقومات التي يجب توافرها لتحقيق الاستخدام الفعال للمراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ومن خلال استقرار الباحث للعديد من الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت المقومات والمتطلبات الأساسية اللازمة لتفعيل استخدام المراجعة القضائية ، استخلص الباحث المقومات والمتطلبات التالية والتي تتماشى مع البيئة المصرية :

١/٥- قيام الجامعات المصرية متمثلة في أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتخصيص وتدريب مقررات خاصة بالمراجعة القضائية، وإنشاء تخصص جديد للمراجعة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة بهدف توضيح مفهوم المراجعة القضائية للطلاب وأهدافها، وخصائصها ونطاق تطبيقها ، والأساليب والإجراءات التي يتبعها المراجع القضائي أثناء عمله والمتطلبات الأساسية الواجب توافرها في المراجع القضائي ، وتدعيمه بحالات عملية متعلقة بكيفية مكافحة كافة أوجه الفساد والانحرافات المالية.

٢/٥- قيام الجامعات المصرية متمثلة في أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة على مستوى الدراسات العليا على إنشاء دبلوم مهني متخصص خاص بدور المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي ، حيث أوضحت إحدى الدراسات أن ٢١ كلية وجامعة في الولايات المتحدة تقدم فصول دراسية متنوعة في المراجعة القضائية مثل جامعة كاليفورنيا وجامعة دينفر وجامعة فريجينيا وجامعة لويديانا.

٣/٥- إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المراجعين القضائيين المصرية تكون مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة، واصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم العمل بها، وتحديد حقوق وواجبات المراجعين القضائيين، بالإضافة إلى تسجيل واعتماد المراجعين القضائيين واعطائهم شهادة مهنية متخصصة ومعترف بها في هذا المجال مثل التجارب سابقة في هذا الجانب منها : جمعية فاحصي الغش المعتمدين (ACFE) Association of Certified Fraud Examiners ، والجمعية الوطنية للمحاسبة القضائية (NAFA) National Association of Forensic Accountants بالولايات المتحدة الأمريكية.

٤/٥- تتولى الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الغش والفساد والاحتيال المالي ، على ألا يقل ما يقضونه خلال سنة واحدة من السنتين عن (عدد ساعات ، أيام معين) كشرط لاعتمادهم محاسبين قضائيين.

٥/٥- قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار ويشترط اجتيازه كشرط لاعتماد كمراجع قضائي.
٦/٥- قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين الذين أكملوا التدريب المهني وأتموا ساعات التعليم المهني المستمر والذين حصلوا على اعتماد بمزاولة مهنة المراجعة القضائية ليكونوا بمثابة خبراء أو مستشارين متعارف عليهم لدى وزارة العدل للاستفادة من خبراتهم ومهاراتهم المحاسبية ليتم الاختيار من بينهم للفصل في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمخالفات والجرائم المالية، كذلك يمكن الاختيار من بينهم لتعيينهم أو التعاقد معهم سواء بصورة دائمة أو مؤقتة في المؤسسات المالية كالبانوك، والجهات والهيئات الرقابية كهيئة الرقابة الإدارية للمعاونة في كشف والحد من عمليات الفساد والاحتيال المالي والتقارير عنها والمساهمة في تنفيذ استراتيجيات كالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢).

٧/٥- إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين أن يقضوا مدة معينة يتم الاتفاق عليها من التعليم المهني المستمر في مجال علم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات، والمراجعة القضائية بما تتضمنه من أساليب وخصائص ومعارف ومهارات، ومكافحة عمليات الاحتيال والفساد المالي، مع عقد اختبار نظري وعملي في مجال مكافحة الغش والاحتيال المالي وغسل الأموال يشترط اجتيازه كشرط لاعتماد، بما يضمن تأهيلهم علمياً وعملياً واكسابهم مهارات وخصائص المراجعة القضائية، بما يتناسب مع طبيعة عمليات الفساد الاحتيال المالي واستخدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة والتغيير والتجديد المستمر في وسائلها وأشكالها.

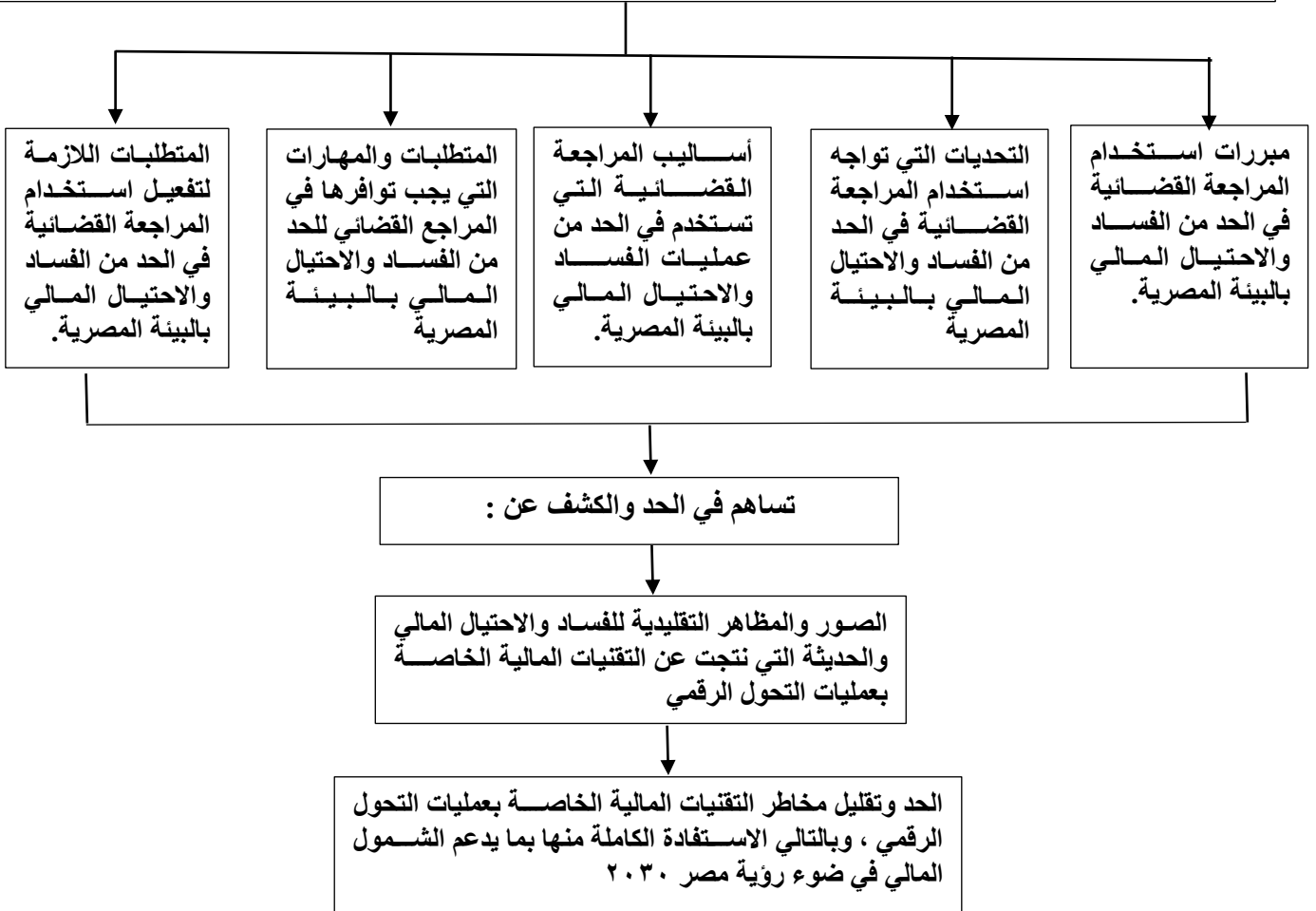
٨/٥- إضافة خدمة المراجعة القضائية ضمن تشكيلة الخدمات التي تؤديها مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر مسايرة للتوجه الحالي في مصر في مكافحة جميع أوجه الفساد والجرائم المالية.

٩/٥- إصدار تشريعات وقوانين ملزمة لتطبيق مهنة المراجعة القضائية في مصر مثل اصدار معيار مراجعة متخصص بعنوان "المراجعة القضائية وشروط ممارستها": بحيث يتضمن هذا المعيار وضع تعريف محدد وواضح للمراجعة القضائية ، والهدف من ممارستها ، ومجالات عملها والجهات المسؤولة عن القيام بها ، والمواصفات الواجب توافرها في المراجع القضائي ، والدورات التدريبية الواجب اجتيازها لتأهيل المراجع العادي لكي يكون مراجع قضائي ، وأن يتضمن المعيار النص على اعتبارها أحد الأدوات الهامة لتطبيق حوكمة الشركات ، والتأكيد على دورها في منع وعلاج حالات الغش والاحتيال والفساد المالي المختلفة مثل ما حدث في كندا وأستراليا.

١٠/٥- يُقترح بالنسبة للمؤسسات المالية ومختلف الشركات بأن يتم ممارسة المراجعة القضائية كمهنة خارجية مستقلة ، حيث تُمارس كمراجعة تامة مستقلة بعيدة عن قرارات وضغوط ومصالح الإدارة وان تتمتع هذه المهنة بكافة الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها في مواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي ، من خلال ممارسة المراجعة القضائية كمراجعة كاملة بشكل منتظم كل فترة زمنية محددة ولتكن ثلاث سنوات أو عند وجود أحداث هامة ومؤثرة تتطلب وجودها مثل حالات حدوث الغش أو الفساد المالي لمنظمات الاعمال ، وذلك تفادياً لحالات الانهيار الاقتصادي للعديد من الشركات التي حدثت في العقود الأخيرة.

والشكل التالي يوضح محددات إطار تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

محددات تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي كمرتكز للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية



المصدر : اعداد الباحث

شكل رقم (١) يوضح محددات تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

خامساً: الدراسة الميدانية بالبيئة المصرية :

يناقش هذا الجزء تصميم الدراسة الميدانية من حيث منهجيتها وتحليل وتوصيف واختبار فروضها، حيث يتناول مجموعة من العناصر منها الهدف من الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، وفروض ومتغيرات الدراسة، عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض كما يلي :

(أ) منهجية الدراسة الميدانية:

١- الهدف من الدراسة:

- ١/١- تحديد الفروق والاختلافات بين آراء المستقضي منهم بشأن طبيعة وصور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
- ٢/١- تحديد الفروق والاختلافات بين آراء المستقضي منهم بشأن طبيعة المراجعة القضائية، والتعرف على مبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- ٣/١- تحديد الفروق والاختلافات بين آراء المستقضي بشأن أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- ٤/١- التعرف على أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٢- مجتمع وعينة الدراسة:

- يتكون مجتمع البحث من أربع مجموعات تعكس الأطراف المتعلقة بمشكلة البحث ، وهذه الفئات هي :
- ١/٢- الأكاديميون : باعتبارهم ممثلي الفكر المحاسبي الذي يقدم الإطار اللازم للممارسات المحاسبية لأية تطورات تطرأ على الدور المنتظر من المحاسبين والمراجعين تجاه القضايا الحديثة والتحديات المعاصرة ، وتتمثل تلك الفئة بأعضاء هيئة التدريس من أساتذة المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية.
 - ٢/٢- المراجعون الخارجيون : وهي الفئة التي يتوقع أن تكون المسؤولة عن تقديم خدمات المراجعة القضائية ، وتتمثل في المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى في مصر.
 - ٣/٢- الإدارة العليا بالبنوك والشركات والمؤسسات : باعتبارهم المسؤولين عن وضع وتطبيق نظم الرقابة الداخلية بهذه المؤسسات ، وتتمثل هذه الفئة في مديري الإدارات بالبنوك والشركات والمؤسسات.
 - ٤/٢- إدارة المراجعة الداخلية بالقطاعات الحكومية المختلفة : باعتبارهم المسؤولين عن التأكد من مدى الالتزام بنظم الرقابة الداخلية ، وتتمثل في المراجعين الداخليين بالقطاعات الحكومية المختلفة.
- ونظراً لصعوبة حصر أعدادهم تم سحب عينة عشوائية ممثلة للمجتمع يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (١) عينة البحث

العدد	عينة البحث
٥٥	أكاديمي
١٥	مراجع خارجي
١٦	الإدارة العليا
٢٢	إدارة المراجعة الداخلية
١٠٨	الإجمالي

٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لاختبار صحة الفروض، تم تحليل البيانات المجمعة من أداة الدراسة (الاستقصاء) باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-24). ويلاحظ أنه في ضوء طبيعة وأنواع البيانات اعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل نتائج استمارات الاستقصاء واختبار الفروض وهي:

- مقياس الاعتمادية (الثبات) **Reliability**: وذلك من خلال المقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار درجة الاتساق والصلاحية الكلية بين متغيرات الدراسة، ومن المتعارف عليه إحصائياً اتساق متغيرات الدراسة عند بلوغ قيمة ألفا درجة ارتباط تصل إلى + 0,6 كحد أدنى.
- أدوات التحليل الوصفية **(Descriptive Analysis Methods)**: تستخدم تلك الأدوات لإعطاء صورة عامة متكاملة عن الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، من خلال المعلمات الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي (Mean) - الانحراف المعياري (Standard Deviation) - التكرارات والنسب المئوية (percent Frequencies).
- أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Regression Analysis**: وذلك بغرض التحقق من أثر المتغيرات المستقلة (آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي) على المتغير التابع (الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية).
- تحليل التباين في اتجاه واحد **(ANOVA)**: ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الوظيفة من حيث الإدارة العليا ومراجع خارجي وإدارة المراجعة الداخلية والأكاديمي

٤- الفروض الإحصائية:

- ١/٤- يوجد فرق أو اختلاف بين آراء المستقضي منهم بشأن طبيعة وصور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
- ٢/٤- يوجد فرق أو اختلاف بين آراء المستقضي منهم بشأن طبيعة المراجعة القضائية، والتعرف على مبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- ٣/٤- يوجد فرق أو اختلاف بين آراء المستقضي بشأن أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
- ٤/٤- يوجد أثر معنوي لتفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

(ب) عرض وتوصيف وتحليل نتائج اختبار الفروض:

١- مقاييس الاعتمادية:

توضح مقاييس الاعتمادية مدى إمكانية الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، وذلك من خلال مقياس ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (الثبات) ويعنى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال متساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، فإذا زاد هذا المقياس عن + 0,6 كحد أدنى أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج هذا الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٢)

نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس مدى اعتمادية وصلاحية نتائج الدراسة

المجموع	إجمالي عدد الحالات	عدد المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ (الثبات)
مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية	١٠٨	٨	.965
التحديات التي تعوق استخدام المراجعة القضائية	١٠٨	٦	.846
الأساليب التي يمكن ان يستخدمها المراجع القضائي للحد من الفساد	١٠٨	٨	.847
المتطلبات والمهارات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين	١٠٨	٦	.852
المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية	١٠٨	١٣	.900
صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية	١٠٨	٩	.887
قيمة ألفا الإجمالية للدراسة		58	.951

المصدر: من إعداد البحث

ويتضح من الجدول السابق أن درجة الاعتمادية الإجمالية بين متغيرات الدراسة بلغت ٩٥,١٪، وهي درجة إحصائية جيدة حيث تعكس اتساق متغيرات الدراسة بالشكل الذي يؤيد الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء.

٢- توصيف متغيرات الدراسة:

تناولت الدراسة في هذا الجزء تحليل آراء المستقضي منهم بشأن أثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، ويخلص الباحث نتائج الدراسة الوصفية فيما يلي:

١/٢- أهمية وواقع ممارسة المراجعة القضائية في مصر:

في سبيل توصيف أثر التحول للبنوك الرقمية على الاستدامة المالية المصرفية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقضي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٣):

جدول رقم (٣)

الوصف الإحصائي لبعد أهمية وواقع ممارسة المراجعة القضائية في مصر

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أهمية وواقع ممارسة المراجعة القضائية في مصر
٥٥,٥	1.120	3.71	لا تطبيق المراجعة القضائية في مصر على الإطلاق.
٢٥,٩	1.246	2.58	تمارس المراجعة القضائية في مصر في شكل تنظيم مهني مستقل.
٤١,٧	1.156	3.09	تمارس المراجعة القضائية في مصر على شكل وظائف أخرى وبمسميات مختلفة.
٦٨,٥	.919	3.84	تختلف المتطلبات الأساسية للمراجع القضائي عن المتطلبات الأساسية للمراجع الخارجي.
٧٨,٧	.891	4.14	يوجد طلب على خدمات المراجعة القضائية في البيئة المصرية.
٥٤,٠٦	.547	3.474	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بواقع ممارسة المراجعة القضائية في مصر والفرق بين متطلبات المراجع الخارجي والمراجع القضائي ودرجة الطلب على خدمات المراجعة القضائية، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٣,٤٧٤) وانحراف معياري كلي (547)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٥٤,٠٦%) من المستقضي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٢/٢- مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية:

في سبيل توصيف مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقضي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٤):

جدول رقم (٤)

الوصف الإحصائي لبعث مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية
٧٥,٩	1.209	3.81	يرجع الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية في اهتزاز ثقة المجتمع في أداء المراجعين الخارجيين (فجوة التوقعات).
٧٤,١	1.324	3.68	يرجع الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية الى عدم وضوح دور ومسئولية المراجعين الخارجيين تجاه الكشف والحد من الفساد المالي.
٧٠,٣	1.286	3.69	يعتبر حاجة القضاء الى خبراء استشاريين يدلون بأرائهم حول المخالفات والجرائم المالية لتأييد ودعم القضايا أحد مبررات الاتجاه نحو استخدام المراجعة القضائية.
٧١,٣	1.366	3.76	يعتبر عدم قدرة آليات الجهات الرقابية على الحد من الأساليب الاحتيالية الحديثة كالاختيال السيبراني أحد مبررات استخدام آليات المراجعة القضائية.
٧٦	1.359	3.76	يرجع الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية بسبب زيادة استخدام التقنيات المالية وتنوع الأساليب الاحتيالية التي ارتبطت بها.
٧٧,٨	1.297	3.79	يعتبر استئراء الغش والفساد المالي ، وتعدد أساليب الاحتيال المالي التقليدية والحديثة أحد مبررات الاتجاه نحو المراجعة القضائية.
٧١,٣	1.352	3.80	يعتبر قصور نظم الرقابة الداخلية في الكشف عن الفساد والاحتيال المالي أحد مبررات الاتجاه نحو المراجعة القضائية.
٦٨,٥	1.330	3.69	يرجع الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية الى إشارة بعض النصوص القانونية على أهمية خدمات المراجعة القضائية مثل : قانون مكافحة غسل الأموال المصري.
٧٣,١٥	1.179	٧3.74	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بمبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٣,٧٤) وانحراف معياري كلي (١,١٧٩)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٧٣,١٥٪) من المستقضي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٣/٢- التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية :

في سبيل توصيف التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقضي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥)

الوصف الإحصائي لبعث التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية
٨٧,٢	.955	4.18	يُمثل عدم التأهيل العلمي والعملي الكافي لدى المراجعين الخارجيين للقيام بأعمال المراجعة القضائية تحدياً لاستخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد المالي.
٨٠,٥	.936	4.18	يُعتبر عدم الوعي بأهمية المراجعة القضائية ودورها في الحد من الفساد والاحتيال المالي أحد تحديات استخدام المراجعة القضائية في البيئة المصرية.
٨٤,٢	.908	4.13	يُعتبر عدم وجود جهة مهنية رسمية ومستقلة للمراجعين القضائيين أسوة بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تحدياً لاستخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد المالي.
٨٨,٩	.829	4.20	يُمثل عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين على كفاءة مكافحة كافة وسائل الفساد والاحتيال المالي تحدياً أمام استخدام المراجعة القضائية.
٨٥,١	.870	4.19	يُمثل عدم اهتمام أقسام المحاسبة والمراجعة بكلليات التجارة بأنشاء تخصص جديد للمراجعة القضائية تحدياً أمام استخدام خدمات المراجعة القضائية بالبيئة المصرية.
٨٣,٣	.922	4.19	يُمثل عدم وجود تشريع أو نص قانوني يلزم باستخدام المراجعة القضائية في الجهات والهيئات الرقابية عائق أمام استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد المالي.
٨٤,٨٧	.680	4.179	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بالتحديات التي تعوق استخدام المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,١٧٩) وانحراف معياري كلي (٠.680)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٤,٨٧٪) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٤/٢ - الأساليب التي يمكن أن تستخدمها المراجعة القضائية :

في سبيل توصيف الأساليب التي يمكن أن تستخدمها المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقصي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٦):

جدول رقم (٦)

الوصف الإحصائي لبعث أساليب المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأساليب التي يمكن أن تستخدمها المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية
٨٨	.716	4.36	يعتبر اجراء التحريات اللازمة عن المناطق والأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود ممارسات للفساد والاحتيال المالي أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٢,٤	.786	4.13	يعتبر التحقيق الشخصي من خلال فحص العمليات غير العادية والعمليات التي تتضمن شبهة فساد أو احتيال مالي أحد أساليب المراجعة القضائية.
٧٩,٦	.824	4.11	تعتبر المراجعة القانونية من خلال فحص مدى الالتزام بنظم المراقبة الداخلية المطبقة داخل المنشآت ، وتقييم أوجه الثغرات الموجودة بتلك النظم أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٠,٦	.874	4.18	يعتبر تجميع الأدلة المناسبة للتأكد من مدى الالتزام بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية الخاصة بمكافحة الفساد أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٧,١	.766	4.26	تُمثل المراجعة المستمرة لاكتشاف الفساد والاحتيال المالي الناتج عن سوء استخدام الأصول والأنشطة غير الملائمة بغرض متابعتها أحد أساليب المراجعة القضائية.
٧٩,٦	.890	4.22	يعتبر تحليل التسلسل الزمني لفحص التفاصيل من بداية حدوث المشكلة وحتى تحديد المتسبب فيها أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٥,١	.791	4.31	يُعد تحليل مصادر الأموال واستخداماتها ، والتي تشمل الحصول على معلومات عن مصادر الأموال ذات المبالغ الكبيرة المودعة بالبنوك والتحقق من مدى تناسبها مع المركز المالي أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٦,١	.748	4.40	يُعد أسلوب تحليل الصلة من خلال تحليل العلاقة بين الأشخاص والبيانات وذلك لربط الاحداث ببعضها البعض أحد أساليب المراجعة القضائية.
٨٣,٥٦	.٥٥٧	4.245	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بالأساليب التي يمكن أن تستخدمها المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٢٥٤) وانحراف معياري كلي (٠.557)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٣,٥٦٪) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٥/٢- المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين :

في سبيل توصيف المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للحد من الفساد والاحتيال المالي، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقصي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٧):

جدول رقم (٧)

الوصف الإحصائي لبعء المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية
٨٦,١	.742	4.36	يعتبر الإلمام بمهارات المحاسبة والمراجعة ، والقدرة على معرفة وفهم مبادئ ومعايير المحاسبة والمراجعة والتحديات المستمرة لهما أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٤,٣	.774	4.29	يعتبر الإلمام بالقانون التجاري والمدني والجنائي وإجراءات تنظيم القضايا لفهم قضايا أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٣,٣	.773	4.33	تُمثل المهارات الشخصية مثل الثقة بالنفس وسرعة البديهة والمثابرة والميل الى الشك والتحليل والتقييم أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٢,٥	.807	4.32	تُمثل المهارات السلوكية مثل القدرة على اجراء المفاوضات وتسوية المنازعات وكتابة التقارير وصياغة نتائج التحقيقات أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٧,٩	.759	4.32	يُمثل استخدام الأدوات التكنولوجية ومواكبة التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات أحد المتطلبات الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٦,١	.721	4.28	يُعتبر توافر جهة تنظيمية وإدارية تنظم عمل المراجعين القضائيين من حيث الدورات ومنح الشهادات أحد المتطلبات التنظيمية والإدارية الواجب توافرها في المراجعين القضائيين.
٨٥,٠٢	.579	4.32	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بالمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٣٢) وانحراف معياري كلي (.579)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٥,٠٢٪) من المستقضي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٦/٢- المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام آليات المراجعة القضائية

في سبيل توصيف المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقضي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٨):

جدول رقم (٨)

الوصف الإحصائي لبعء المقومات والمتطلبات اللازمة لاستخدام آليات المراجعة القضائية

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية
٨٧,١	.751	4.34	قيام أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة على مستوى مرحلة البكالوريوس بتدريس مقررات خاصة بالمراجعة القضائية، وانشاء تخصص جديد للمراجعة القضائية يضاف للتخصصات الأخرى الموجودة.
٨٩,٨	.706	4.31	قيام أقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة على مستوى الدراسات العليا بإنشاء دبلوم مهني متخصص خاص بدور المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي.
٨٤,٣	.804	4.23	إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المراجعين القضائيين المصرية تكون مسنولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة.

٨٦,١	.787	4.25	تتولى الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها إصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم العمل بها، وتحديد حقوق وواجبات المراجعين القضائيين.
٨٣,٣	.779	4.17	تتولى الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بتسجيل واعتماد المراجعين القضائيين واعطائهم شهادة مهنية متخصصة ومعترف بها في هذا المجال.
٨٦,١	.727	4.30	تتولى الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين، والتدريب كل سنتين على كافة وسائل مكافحة الغش والفساد والاحتيال المالي .
٨٧	.711	4.21	قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بعقد اختبار يشترط اجتيازه كشرط للاعتماد كمراجع قضائي.
٨٨,٩	.749	4.33	قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين حصلوا على اعتماد بمزاولة مهنة المراجعة القضائية ليكونوا خبراء أو مستشارين متعارف عليهم لدى وزارة العدل.
٧٩,٦	.818	4.18	قيام الجمعية المهنية المقترح إنشاؤها بإعداد جدول بأسماء المراجعين حصلوا على اعتماد بمزاولة مهنة المراجعة القضائية لتعيينهم بالجهات والهيئات الرقابية للمساهمة في تنفيذ استراتيجيات الدولة كالإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٩-٢٠٢٢).
٨٢,٤	.848	4.19	إلزام المراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين أن يقضوا مدة معينة من التعليم المهني المستمر في مجال علم الجريمة، وتكنولوجيا المعلومات بما يتناسب مع طبيعة عمليات الفساد الاحتيال المالي الحديثة.
٧٨,٧	.779	4.17	إضافة خدمة المراجعة القضائية ضمن تشكيلة الخدمات التي تؤديها مكاتب المحاسبة والمراجعة في مصر مسايرة للتوجه الحالي في مصر في مكافحة جميع أوجه الفساد والجرائم المالية.
٨٧	.697	4.33	إصدار تشريعات وقوانين ملزمة لتطبيق مهنة المراجعة القضائية في مصر مثل إصدار معيار مراجعة متخصص بعنوان "المراجعة القضائية وشروط ممارستها".
٨٥,١	.714	4.30	ممارسة المراجعة القضائية كمراجعة كاملة بشكل منتظم كل فترة زمنية محددة ولتكن ثلاث سنوات أو عند وجود أحداث هامة مثل حالات حدوث الغش أو الفساد المالي لمنظمات الاعمال.
٨٥,٠٣	.513	4.255	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة بالمقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٢٥٥) وانحراف معياري كلي (513)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٥,٠٣٪) من المستقضي منهم حول كافة العبارات السابقة.

٧/٢- صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية:

في سبيل توصيف صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية والحديثة بالبيئة المصرية ، قام الباحث بدراسة وتحليل آراء المستقضي منهم لتحديد الأهمية النسبية لكل منها، من خلال الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول التالي رقم (٩):

جدول رقم (٩)
الوصف الإحصائي لبعء صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي

الأهمية النسبية للموافقة %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية والحديثة بالبيئة المصرية
٩٠,٢	.662	4.46	يعتبر الرشوة والتزوير أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية.
٨٨,٩	.726	4.34	يعتبر غسل الأموال أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية.
٨٧	.715	4.45	يعتبر الاعتداء والاضرار بالمال العام أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية.
٨٧	.753	4.35	يعتبر التهرب الضريبي والجمركي أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية.
٨٧	.731	4.37	يعتبر إدارة الأرباح لصالح الإدارة التنفيذية أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية.
٨٥,٢	.775	4.34	يعتبر الاحتيال المالي الناتج عن الهجمات السيبرانية المتعددة للقطاعات الحكومية والمؤسسات المصرفية أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي الحديثة المرتبطة بالتقنيات المالية لعمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
٨٦,١	.782	4.38	يعتبر الاحتيال المالي الناتج عن سرقة المعلومات الخاصة بالحسابات المصرفية أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي الحديثة المرتبطة بالتقنيات المالية لعمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
٨٨,٩	.755	4.49	يعتبر الاحتيال المالي الناتج عن سرقة الأرقام الخاصة ببطاقات الائتمان أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي الحديثة المرتبطة بالتقنيات المالية لعمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
٨٨,٩	.741	4.45	يعتبر الاحتيال المالي الناتج عن سرقة حقوق الملكية الفكرية والادبية أحد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي الحديثة المرتبطة بالتقنيات المالية لعمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية.
٨٧,٦٩	.535	4.405	الإجمالي

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من خلال الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية لكافة العبارات المتعلقة صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية والحديثة بالبيئة المصرية، وذلك بمتوسط حسابي كلي (٤,٤٠٥) وانحراف معياري كلي (٠,535)، وأن هناك موافقة إجمالية بنسبة (٨٧,٦٩٪) من المستقصي منهم حول كافة العبارات السابقة.

(ج) اختبار فروض الدراسة:

١- الفرض الأول: توجد فروق أو اختلافات بين آراء المستقصي منهم بشأن طبيعة صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية:

قام الباحث باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الوظيفة من حيث الإدارة العليا ومراجع خارجي وإدارة المراجعة الداخلية والأكاديمي:

جدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة

تقييم مستوى المعنوية	معنوية	قيمة F المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة				محاور الدراسة
			أكاديمي	إدارة المراجعة الداخلية	مراجع خارجي	الإدارة العليا	
فرق غير معنوي	.131	1.917	4.331	4.616	4.392	4.472	صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن طبع صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي في ظل عمليات التحول الرقمي بالبيئة المصرية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.131 ($P\text{-value} > 0.05$).

2- الفرض الثاني: توجد فروق أو اختلافات بين آراء المستقضي منهم بشأن طبيعة المراجعة القضائية، ومبررات الاتجاه نحو استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية:

قام الباحث باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الوظيفة من حيث الإدارة العليا ومراجع خارجي وإدارة المراجعة الداخلية والأكاديمي:

جدول رقم (11)

نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة

تقييم مستوى المعنوية	معنوية	قيمة F المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة				محاور الدراسة
			أكاديمي	إدارة المراجعة الداخلية	مراجع خارجي	الإدارة العليا	
فرق غير معنوي	.770	.377	3.44	3.52	3.59	3.41	واقع ممارسة المراجعة القضائية في مصر
فرق غير معنوي	.475	.840	3.78	3.86	3.31	3.88	مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن طبيعة المراجعة القضائية درجة الطلب عليها، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.770 ($P\text{-value} > 0.05$)، كما لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن مبررات الاتجاه نحو استخدام آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.475 ($P\text{-value} > 0.05$).

3- الفرض الثالث: توجد فروق أو اختلافات بين آراء المستقضي منهم بشأن أساليب ومتطلبات المراجعة القضائية، والتحديات التي تواجهها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية:

قام الباحث باستخدام تحليل التباين في اتجاه واحد (ANOVA) بالاعتماد على اختبار F لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة، ويعتبر تحليل التباين في اتجاه واحد من الأساليب الإحصائية التي تستخدم للمقارنة بين أكثر من عينتين مستقلتين، ولذلك تم استخدامه للمقارنة بين الوظيفة من حيث الإدارة العليا ومراجع خارجي وإدارة المراجعة الداخلية والأكاديمي:

جدول رقم (١٢)
نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق والاختلافات طبقاً للوظيفة

تقييم مستوى المعنوية	معنوية	قيمة F المحسوبة	الوسط الحسابي للاستجابات وفقاً للوظيفة			محاور الدراسة	
			أكاديمي	إدارة المراجعة الداخلية	مراجع خارجي		الإدارة العليا
فرق غير معنوي	.158	1.766	4.16	4.36	3.87	4.28	التحديات التي تعوق استخدام المراجعة القضائية
فرق غير معنوي	.073	2.391	4.14	4.40	4.15	4.48	الأساليب التي يمكن ان يستخدمها المراجع القضائي للحد من الفساد
فرق غير معنوي	.097	2.159	4.22	4.47	4.22	4.55	المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين
فرق غير معنوي	.346	1.117	4.18	4.35	4.22	4.40	المقومات والمتطلبات اللازمة لاستخدام آليات المراجعة القضائية

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للتحديات التي تعوق استخدام المراجعة القضائية ، قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية بالبيئة المصرية ، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.158 (P-value > 0.05).
- بالنسبة للأساليب التي يمكن أن يستخدمها المراجع القضائي للحد من الفساد المالي ، قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن الأساليب التي يمكن ان تستخدمها المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.073 (P-value > 0.05).
- بالنسبة للمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين ، قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بالنسبة بشأن المهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.097 (P-value > 0.05).
- بالنسبة للمقومات والمتطلبات اللازمة لاستخدام آليات المراجعة القضائية ، قبول الفرض العدم وهذا يدل على انه لا توجد فروق أو اختلافات ذو دلالة معنوية بين إدراك المستقضي منهم بشأن المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية ، حيث بلغت قيمة المعنوية 0.346 (P-value > 0.05).

٤- الفرض الرابع: يوجد أثر معنوي لتفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية :

قام الباحث باستخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد وذلك بغرض التحقق من أثر وعلاقة المتغيرات المستقلة (آليات المراجعة القضائية) بالمتغير التابع (الفساد والاحتيال المالي) كما يلي :

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد
لأثر تفعيل آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي على الحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة
المصرية

مستوى المعنوية	قيمة المعنوية	t. test	R ²	R	B	المتغيرات المستقلة
معنوي	٠,٠٠٢	3.255	٠,٤٠٣	٠,٦٣٥**	٠,٣٣٠	أساليب المراجعة القضائية
معنوي	٠,٠٠١	3.373	٠,٣٩٩	٠,٦٣٢**	٠,٣١٨	مهارات ومتطلبات المراجعين القضائيين
غير معنوي	٠,١٣٠	1.525	٠,٣٣١	0.578**	٠,١٥٤	مقومات ومتطلبات المراجعة القضائية
		٠,٧٦١				معامل الارتباط R
		٠,٥٧٩				معامل التحديد R ²
		47.608				قيمة F المحسوبة
		١٠٧				درجات الحرية
		0.000				مستوى المعنوية

** تشير إلى ان الارتباط معنوي عن مستوى معنوية 0,05.

المصدر: من إعداد البحث.

يتضح للباحث من الجدول السابق ما يلي:

- تم التحقق من جودة توفيق النموذج من خلال معامل التحديد (Coefficient Of R² Determination) (0.579). وهو ما يشير إلى أنه يمكن تفسير (٩٠,٥٧٪) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع على أنه يرجع إلى المتغيرات المستقلة.
 - كما تراوح ارتباط كل متغير من المتغيرات المستقلة في النموذج على حده مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) بين (0.635**) و (0.632**) و (0.578**), وتشير تلك النتائج لمعنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية (0,05) % لجميع المتغيرات المستقلة، ويعني ذلك وجود علاقة طردية قوية بين الأساليب التي يمكن ان تُستخدم في المراجعة القضائية والمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين والمقومات والمتطلبات اللازمة لاستخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي، مع صور الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.
 - ولقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وتبين وجود أثر معنوي بين آراء المستقضي منهم بشأن أساليب المراجعة القضائية التي يمكن استخدامها للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية حيث بلغت قيمة المعنوية (p-) ٠,٠٠٢ (value < 0.05).
 - بالإضافة إلى وجود أثر معنوي بين آراء المستقضي منهم للمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للحد من الفساد والاحتيال المالي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value < 0.05) ٠,٠٠١.
 - بالإضافة إلى عدم وجود أثر معنوي بين آراء المستقضي منهم للمقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي حيث بلغت قيمة المعنوية (p-value > 0.05) ٠,١٣٠.
- ومن النتائج السابقة للارتباط والانحدار تبين وجود علاقة قوية بين آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والحد من الفساد والاحتيال المالي، كما أن كل من أساليب المراجعة القضائية والمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين ذو تأثير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي في البيئة المصرية، وأن المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية ذو تأثير غير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

سادساً: النتائج والتوصيات:

١- النتائج :

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والميدانية الى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :

١/١- هناك طلب متزايد على خدمات المراجعة القضائية في البيئة المصرية ، على الرغم من عدم وجود تنظيم مهني مستقل للمراجعة القضائية في البيئة المصرية ، وذلك لوجود العديد من المبررات لاستخدام المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية منها : زيادة استخدام التقنيات المالية لعمليات التحول الرقمي وتنوع صور وأساليب الاحتيال المالي التي اقترنت باستخدامها ، استثناء الغش والفساد المالي وتنوع صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية والحديثة بالبيئة المصرية.

٢/١- وجود العديد من التحديات التي تعوق استخدام آليات المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية منها : عدم التأهيل العلمي والعملية الكافي للمراجعين القضائيين للقيام بأعمال المراجعة القضائية ، بالإضافة الى عدم الاهتمام بتنظيم دورات تدريبية متخصصة للمراجعين الراغبين اعتمادهم كمراجعين قضائيين على كيفية مكافحة الفساد والاحتيال المالي.

٣/١- وجود العديد من الأساليب التي يمكن للمراجع القضائي ان يستخدمها للحد من الفساد والاحتيال المالي منها : أسلوب المراجعة التفاعلية عن طريق اجراء التحريات اللازمة عن المناطق والأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من عدم وجود ممارسات للفساد والاحتيال المالي ، وأسلوب المراجعة المستمرة لاكتشاف الفساد والاحتيال المالي.

٤/١- وجود العديد من المتطلبات والمهارات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين للقيام بعملية المراجعة القضائية أهمها : ضرورة المام المراجع القضائي بمهارات المحاسبة والمراجعة والقدرة على معرفة وفهم مبادئ المحاسبة والمراجعة وتحديثاتها المستمرة والمعرفة بالأمور القانونية وكيفية تنظيم القضايا ، بالإضافة الى مهارات استخدام الأدوات التكنولوجية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة للحد من صور الفساد والاحتيال المالي التقليدية والحديثة.

٥/١- وجود العديد من المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل استخدام آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي للحد من الفساد والاحتيال المالي منها : قيام أقسام المحاسبة والمراجعة على مستوى كليات التجارة بالجامعات المصرية بإنشاء دبلوم مهني متخصص بدور المراجعة القضائية في الحد من الفساد والاحتيال المالي ، وإنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المراجعين المصرية تكون مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة.

٦/١- تعدد صور وأساليب الفساد والاحتيال المالي التقليدية بالبيئة المصرية مثل : الرشوة والتزوير والتهرب الضريبي والجمركي وغسل الأموال والاضرار والاعتداء على المال العام ، وصور وأساليب الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية مثل : الاحتيال المالي الناتج عن الهجمات السيبرانية المتعددة لقطاعات الحكومية والمؤسسات المصرفية.

٧/١- وجود علاقة قوية بين آليات المراجعة القضائية لعمليات التحول الرقمي والحد من الفساد والاحتيال المالي ، كما أن كل من أساليب المراجعة القضائية والمهارات والمتطلبات التي يجب توافرها في المراجعين القضائيين ذو تأثير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي في البيئة المصرية ، وأن المقومات والمتطلبات اللازمة لتفعيل آليات المراجعة القضائية ذو تأثير غير معنوي للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٢- التوصيات :

في ضوء النتائج النظرية والميدانية توصل الباحث الى بعض التوصيات أهمها :

١/٢- ضرورة اعتماد المراجعة القضائية كمادة أساسية في مرحلة البكالوريوس بأقسام المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة على مستوى الجامعات المصرية ، بهدف زيادة الوعي بأهمية المراجعة القضائية للحد من الفساد والاحتيال المالي بالبيئة المصرية.

٢/٢- العمل على اصدار تشريع مهني ينظم عمل المراجعة القضائية ، ويوضح المهارات والمتطلبات اللازمة توافقها في المراجعين القضائيين من تأهيل علمي وعملي.

٣/٢- انشاء جمعية مهنية رسمية مستقلة تحت مسمى "جمعية المراجعين القضائيين" لتكون مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات المهنة.

٤/٢- الاستفادة من المراجعين القضائيين في الوحدات الرقابية الحكومية ، وفي تنفيذ استراتيجيات الدولة المصرية للحد من الفساد المالي كالأستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤-٢٠١٨) – (٢٠١٩-٢٠٢٢) التي تتبناها الدولة المصرية.

سابعاً : المصادر والمراجع :

(أ) المراجع العربية :

- ١- ابراهيم ، طارق و فيق ، " المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير اعداد التقارير المالية IFRS " ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، _____ ، العدد ٢ ، ص ٢٣٧-٢٩٢ ، ٢٠١٩م.
- ٢- ابراهيم ، علاء الدين توفيق ، " دور المراجعة القضائية في الحد من التلاعب في بيئة المعلومات الرقمية : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السعودية " ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، ص ٤٩٤-٥٥٣ ، ٢٠١٦م.
- ٣- ابراهيم، السيد زكريا ، " دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي بالمحليات في جمهورية مصر العربية : دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، المجلد ٣٣ ، العدد ٤ ، ص ٢٩٥-٣٧٤ ، ٢٠١٧م.
- ٤- أبو جبل، نجوى محمود احمد ، "دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الاعمال المصرية" ، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، _____ ، العدد ٣ ، ص ١-٤٦ ، ٢٠١٩م.
- ٥- ابوبكر ، عوض الله جعفر الحسين ، "أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي : دراسة ميدانية " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة المجمعة ، المملكة العربية السعودية ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، ص ٩٨-١١٥ ، ٢٠١٨م.
- ٦- اسماعيل، سلوى حسين رشدي ؛ مصطفى ، فاطمة شعيب ، " دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال : دراسة ميدانية على المملكة العربية السعودية في ظل انضمامها لمنظمة العمل المالي (الفاثف)" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية ، المركز القومي للبحوث غزة ، المجلد ٤ ، العدد ٨ ، ص ٧١-٩١ ، ٢٠٢٠م.
- ٧- الخوري ، على محمد ، "الحكومة الرقمية : مفاهيم وممارسات" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية
- ٨- الدنون ، أسامة محمد التابعي ، "إطار مقترح للمراجعة القضائية لتفعيل الرقابة المالية على المؤسسات غير الهادفة للربح" ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، المجلد ١٨ ، العدد ٣ ، الجزء الأول ، ص ١١٢-١٤٨ ، ٢٠١٧م.
- ٩- الغزياني، عمر محمد، "دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي : دراسة استطلاعية من وجهة نظر العاملين بالإدارة العام للرقابة المالية على الشركات والمصارف بديوان المحاسبة الليبي" ، مجلة آفاق اقتصادية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، _____ ، العدد ١٤ ، ص ١٨٧-٢١٢ ، ٢٠٢١م.
- ١٠- المرwan، مصعب عبد الرحمن محمد؛ السعد ، صالح بن عبد الرحمن ؛ أبو خشبة ، عبد العال بن هاشم محمد، "دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية : دراسة ميدانية" ، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية ، المؤسسة العربية للتربية والعلوم الآداب ، _____ ، العدد ١٩ ، ص ١٢٥-١٨٩ ، ٢٠٢١م.

- ١١- الوكيل ، حسام السعيد ، "مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية : دراسة ميدانية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢ ، العدد ٦ ، ص ١٦٥-٢٥٢ ، ٢٠١٨ .
- ١٢- الخضر ، عادل صلاح الدين محم نور ، "المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسات الفساد المالي " ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ٢٠١٨ م .
- ١٣- بن العربي ، عبد المجيد ؛ بودريالة ، سارة حدة ، "تحديد المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية" ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، المجلد ٦ ، العدد ١ ، ص ٢٢٨-٢٤٤ ، ٢٠٢١ م .
- ١٤- حسن ، أحمد حسن توفيق ، "أثر تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية" ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، المجلد ٤٠ ، العدد ٣ ، ص ١-٤٩ ، ٢٠٢٠ .
- ١٥- خليفة، علاء كامل حسن، "دور المراجعة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية بمنظمات الأعمال : دراسة ميدانية" ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، المجلد ٥٤ ، العدد ٢ ، ص ١-٢٨ ، ٢٠١٧ م .
- ١٦- خليل ، محمد أحمد ابراهيم ، "تطوير دور المراجعة القضائية لمواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي بمنظمات الاعمال وتحقيق مصداقية المعلومات المحاسبية : دراسة اختبارية" ، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بنها، — ، ص ١٩٧-٢٣٦ ، ٢٠١٩ .
- ١٧- زروقي، نصيرة ؛ بوجطو ، حكيم ، "أهمية المعايير الدولية للرقابة المالية في الحد من الفساد المالي والإداري : حالة الجزائر" ، مجلة دراسات وأبحاث، — ، جامعة الجلفة ، المجلد ١١ ، العدد ٤ ، ص ٤١٢-٤٢٣ ، ٢٠١٩ م .
- ١٨- شحاته ، محمد موسى علي ، "انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الالكترونية بجمهورية مصر العربية " ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد ٦ ، العدد ٦ ، ص ١٩٧-٢٢١ ، ٢٠٢٠ .
- ١٩- عبد الحساني، وعد هادي، "مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية : بحث تطبيقي في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٨ ، ص ١٠٢-١٢١ ، ٢٠٢٠ م .
- ٢٠- عبد الحليم، احمد حامد محمود ؛ أحمد ، نبيل ياسين ؛ سرور ، عبير عبد الكريم ابراهيم ، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية مقارنة" ، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، المجلد ١٠ ، العدد ٣ ، ص ٤٢٥-٥٥٨ ، ٢٠٢١ م .
- ٢١- عبد الرحمن ، مشاعل عبد الرحيم ، "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي : دراسة اختبارية" ، مجلة القلم العلمية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر ، — ، العدد ٤ ، ص ١٨٥-٢٠٤ ، ٢٠٢٠ م .
- ٢٢- عبد الرحمن، نجلاء ابراهيم ؛ الفارسي ، تهاني عويد ؛ سرور ، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي في المملكة العربية السعودية" ، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح ، — ، العدد ٤ ، ص ١٧٥-٢٥٩ ، ٢٠٢٠ م .
- ٢٣- عبد السلام ، عبد السلام على ، "دور المراجعين في الكشف والحد من الفساد المالي والإداري" ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٠ ، العدد ٣ ، ص ٩٧٣-٩٩٦ ، ٢٠١٦ م .
- ٢٤- عبد الكافي، أشرف سالم ؛ ابراهيم ، ظاهر فرج ، "دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والمحاسبين القضائيين" ، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد ، جامعة سرت ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، ص ١١٨-١٤٩ ، ٢٠١٩ م .

- ٢٥- لطفی، أمین، "انشاء وحدات للمحاسبة القضائية التحقیقیة فی الحكومة و هیئة الرقابة الإداریة بهدف كبف الفساد"، مجلة المراجعة والرقابة، العدد السادس، ٢٠٢٠م.
- ٢٦- مجذوب، أمجد محمود الوسیلة، "دور المحاسبة القضائیة فی تطویر آلیات العمل المحاسبی لمكافحة الفساد المالی فی السودان"، مجلة القلزم للدراسات الاقتصادیة والاجتماعیة، مركز بھوت ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة الحضارة، العدد ٤، ص ٥٧-٨٤، ٢٠٢١م.
- ٢٧- محمود، وائل حسین محمد، "دور التخصص الصناعی للمراجع الخارجی فی الحد من ممارسات الفساد المالی: دراسة نظریة ومیدانیة"، مجلة الفكر المحاسبی، کلیة التجارة، جامعة عین شمس، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص ١-٧٨، ٢٠١٩م.
- ٢٨- مرعی، مجدی محمود علی، "دور المحاسبة القضائیة فی الحد من الممارسات المحاسبیة الاحتیالیة فی القوائم المالیة: دلیل میدانی من البیئة المصریة"، مجلة الدراسات والبحوث التجاریة، کلیة التجارة، جامعة بنها، المجلد ٣٩، العدد ٣، ص ٤٩-٩٤، ٢٠١٩م.
- ٢٩- الاستراتیجیة الوطنیة لمكافحة الفساد، المرحلة الأولى (٢٠١٤-٢٠١٨)، هیئة الرقابة الإداریة، جمھوریة مصر العربیة.
- ٣٠- الاستراتیجیة الوطنیة لمكافحة الفساد، المرحلة الثانیة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، هیئة الرقابة الإداریة، جمھوریة مصر العربیة.
- ٣١- تقریر مؤشر مدرکات الفساد، منظمة الشفافیة الدولیة، ٢٠٢٠.
- ٣٢- الموقع الرسمي لمصلحة الضرائب، جمھوریة مصر العربیة ٢٠٢١.

(ب) المراجع الاجنبیة :

- 1- Abolfazl Aminian, Arash Tahriri, "Presenting an Interpretive Structural Model of Factors Affecting the Forensic Accounting Quality in Iran", International Journal of Finance and Managerial Accounting, Volume 7, No 25, PP81-100, 2022.
- 2- Ankita Agarwal, "ROLE OF FORENSIC ACCOUNTING IN MANAGING SCAMS IN INDIA", International Journal of Management, Public Policy and Research, Volume 1, Issue 1, PP1-5, 2021.
- 3- Arttika Rahmasari and Doddy Setiawan, "The Determinants of Frauds in Local Governments", Journal Dinamika Akuntansi (GDA), Volume 13, No 1, PP37-50, 2021.
- 4- Audrey Paterson, "Accounting control, governance and anti-corruption initiatives in public sector organisations", The British Accounting Review, Volume 51, No 5, ٢٠١٩.
- 5- Awolowo, Ifedapo Francis, "Financial Statement Fraud: The Need for a Paradigm Shift to Forensic Accounting", Sheffield Hallam University For the degree of Doctor of Philosophy, ٢٠١٩.
- 6- Basse, Eyo Basse, "Effect of Forensic Accounting on the Management of Fraud in Microfinance Institutions in Cross River State", Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume ٩, No ٤, PP٧٩-٨٩, ٢٠١٨.
- 7- Bob Duncan, Mark Whittington, "Can Forensic Audit Help Address the Cloud Forensic Problem in Light of the Requirements of the Forthcoming European Union General Data Protection Regulation?", The Ninth International Conference on Cloud Computing, GRIDs, and Virtualization, Barcelona, Spain, PP٨٤-٩٠, 2018.

- 8- Elzain Omer Elzain, “**Should Forensic Accounting Be Included in Curricula of Accounting Department: The Case of Saudi Arabia**”, International Journal of Higher Education, Volume 10, No 4, PP258-267, 2021.
- 9- FIRAS HASHEM, “**The Role of Forensic Accounting Techniques in Reducing Cloud Based Accounting Risks in the Jordanian Five Stars Hotels**”, WSEAS TRANSACTIONS on BUSINESS and ECONOMICS, Volume 18, PP434-443, 2021.
- 10- Hashem Alshurafat, Claire Beattie, Gregory Jones & John Sands, “**Perceptions of the usefulness of various teaching methods in forensic accounting education**”, Accounting Education, Volume 29, No 2, PP1-27, 2020.
- 11- Hendi Yogi Prabowo, “**Undergraduate Forensic Accounting Education in Indonesia: Initiating a Re-Invention**”, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 15, No 2, PP3-25, 2021.
- 12- Husen Basri, Haryono Umar, “**The Influence of Competence, Independence, and Audit Risks on the Auditor’s Ability to Detect Corruption with Integrity as a Moderating Variable**”, Budapest International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal), Volume 4, No 3, PP3602-3614, 2021.
- 13- Husni Al-Shattarat, Basiem Al-Shattarat, “**Effect of the Regulatory Environment in Preventing and Detecting Financial Fraud: Evidence from Jordanian Commercial Banks**”, Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Volume 24, Issue 1, 2021.
- 14- Joon B. Suh, Rebecca Nicolaidis, Richard Trafford, “**The effects of reducing opportunity and fraud risk factors on the occurrence of occupational fraud in financial institutions**”, International Journal of Law, Crime and Justice, Volume 56, —, PP79-88, 2019.
- 15- Kamakshi Mehta, Bhoomika Batra, and Vaibhav Bhatnagar, “**A Study of the Factors Influencing Behavioral Intent to Implement Forensic Audit Techniques in Indian Companies**”, Proceeding of Third International Conference on Sustainable Computing, PP543-554, 2022.
- 16- Kamakshi Mehta, Prabhat Mittal, Pankaj Kumar Gupta, and J. K. Tandon, “**Analyzing the Impact of Forensic Accounting in the Detection of Financial Fraud: The Mediating Role of Artificial Intelligence**”, International Conference on Innovative Computing and Communications, Volume 2, PP585-592, 2021.
- 17- Katerina Mircheska, Vera Karadjova, Slavica Blazheva, Maja Malakovska and Pece Nikolovski, “**The Importance of Forensic Audit and Differences in Relation to Financial Audit**”, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR), Volume 54, No 2, PP190-200, 2020.
- 18- Kim K. Jeppesen, “**The role of auditing in the fight against corruption**”, The British Accounting Review, 2018.
- 19- Madzivire E.T & Nyamwanza L & Mushonga W & Takachicha M. T and Mulonda D, “**An Investigation on the Effectiveness of Forensic Audit as a**

- Tool for Fraud Detection and Prevention**”, Journal of Accounting, Business and Finance Research, Volume 10, No 2, PP49-67, 2020.
- 20- Nazarova K., Nezhyva M., Lositska T., Miniailo V., Novikova N. **“FORENSIC-AUDITAS AN IMPERATIVE OF ECONOMIC SECURITY AND DEVELOPMENT OF THE COMPANY IN THE CONDITIONS OF GLOBAL TRANSFORMATIONS”**, FINANCIAL AND CREDIT ACTIVITIES: PROBLEMS OF THEORY AND PRACTICE, Volume 4, No 35, PP99-106, 2020.
- 21- OLAOYE, Clement Olatunji & OLANIPEKUN, Comfort Temidayo, **“Impact of Forensic Accounting and Investigation on Corporate Governance in Ekiti State”**, Journal of Accounting, Business and Finance Research, Volume ٤, No 1, PP28-36, 2018.
- 22- Oluwatoyin Esther Akinbowale & Heinz Eckart Klingelhöfer and Mulatu Fikadu Zerihun, **“An innovative approach in combating economic crime using forensic accounting techniques”**, Journal of Financial Crime, Volume 27, No 4, PP1253-1271, 2020.
- 23- Oluwatoyin Esther Akinbowale & Heinz Eckart Klingelhöfer and Mulatu Fikadu Zerihun, **“THE INTEGRATION OF FORENSIC ACCOUNTING AND THE MANAGEMENT CONTROL SYSTEM AS TOOLS FOR COMBATING CYBERFRAUD”**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 25, Issue 2, PP1-14, 2021.
- 24- Onuora, J. K. J. Ph. D and Manafa, Chinyere. J. **“Forensic Audit and Assurance Services to Nigerian Public Sector”**, Journal of Accounting and Financial Management E-ISSN, Volume 7, No 5, PP139-151, 2021.
- 25- Rajat Deb, **“Financial Audit or Forensic Audit? Government Sector Panorama”**, Indian Journal of Corporate Governance, Volume 2, PP135-158, 2018.
- 26- Rizal Broer Bahaweres & Jainaba Trawally & Irman Hermadi and Arif Imam Suroso, **“Forensic Audit Using Process Mining to Detect Fraud”**, 2nd Bukittinggi International Conference on Education (BICED), PP1-10, 2021.
- 27- Rohana Othman, Nooraslinda Abdul Aris, Ainun Mardziah, Norhasliza Zainan and Noralina Md Amin, **“Fraud Detection and Prevention Methods in the Malaysian Public Sector: Accountants’ and Internal Auditors’ Perceptions”**, Procedia Economics and Finance, Volume 28, —, PP59-67, 2015.
- 28- S. J. Inyada, PhD & D. O. Olopade, PhD & John, Ugbede, **“Effect of Forensic Audit on Bank Fraud in Nigeria”**, American International Journal of Contemporary Research, Volume ٩, No 2, PP40-45, 2019.
- 29- SORUNKE, Olukayode Abayomi, **“Forensic Accounting Investigation Techniques and Successful Prosecution of Corruption Cases in Nigeria”**, International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Volume 8, No 3, PP37-44, 2018.